العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية

سلسلة إصدارات
المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف
(٣)

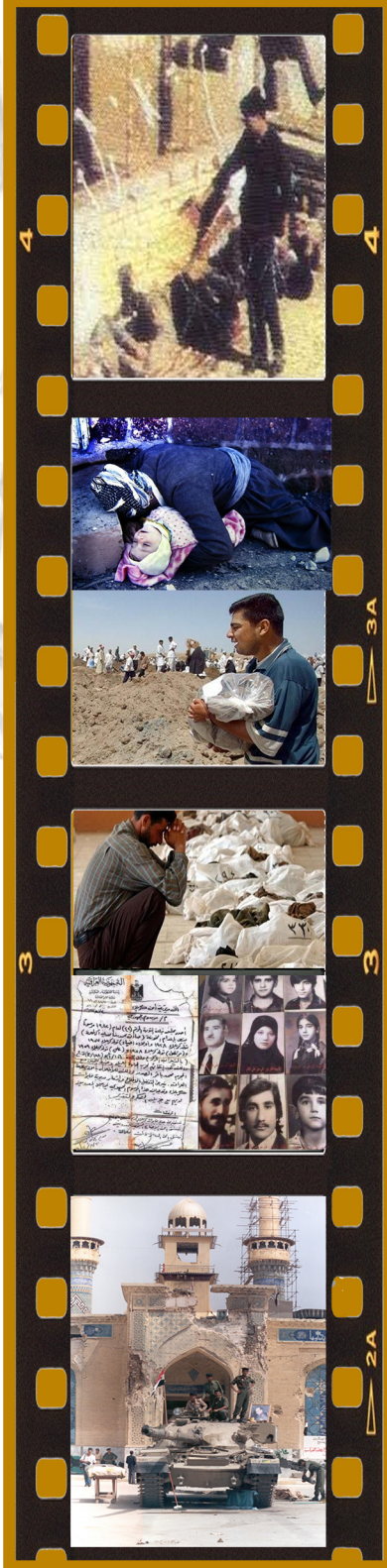

التأسيس المعرفي

لدراسة جرائم حزب البعث في العراق

(مقدمة عامة)

تأليف

الدكتور قيس ناصر

الأستاذ عبد الهادي معتوق

التأسيس المعرفي
لدراسة جرائم حزب البعث في العراق

التأسيس المعرفي
لدراسة جرائم حزب البعث في العراق
(مقدمة عامة)

تأليف

الدكتور قيس ناصـــر

الأستاذ عبد الهادي معتوق

هوية الكتاب

اسم الكتاب: التأسيس المعرفي لدراسة جرائم حزب البعث في العراق (مقدمة عامة).

المؤلف: الدكتور قيس ناصر والأستاذ عبد الهادي معتوق.

الناشر: المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف/ العتبة العباسية المقدسة.

المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.

الطبعة: الأولى.

سنة الطبع: ١٤٤٤هـ -٢٠٢٣م.

الايداع في المكتبة الوطنية: م.و ١٠٧٠/ ٢٠٢٣

التدقيق اللغوي : م.محمد جاسم الخزاعي.

التصميم والإخراج: كرار عبد المهدي حميد تويج.

للتواصل مع المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرُّف
يرجى مراسلتنا على البريد الألكتروني
e.c.d.s.center@gmail.com

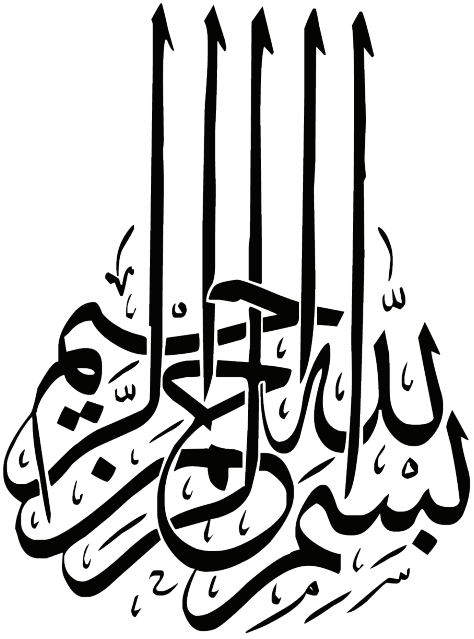
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى ضحايا جرائم حزب البعث، الذين شكلوا دافعنا الأكبر في إنجاز هذه الدراسة.

مُقدِّمة

لعلَّ من الأسئلة المركزية التي يطرحها أيُّ مراقب لمشهد العراق ما بعد ٢٠٠٣، هي ما الذي سيناله حزب البعث عن جرائمه ضد الشعب؟ هل يكفي إن تمَّ إعدام زعماء النظام السابق على الأحكام التي صدرت بحقّهم؟ هل من الأنسب أن يغضّ الطرف عن الماضي؟ أم يفترض انصاف ذوي الضحايا، والتأسيس لمنهجية يتمُّ من خلالها دراسة أساليب البعث الإجرامية للتعريف بما اقترفوه بحق جميع أفراد الشعب العراقي دون استثناء لدين أو قومية أو مذهب.

لقد عبّأ حزب البعث كلَّ إمكانات الدولة العراقية من قطاعات الجيش والشرطة والمؤسسات الأمنية الأخرى، من أجل ارتكاب جرائم منظمة تفوقُ كلَّ تصور، ويعدُّ الجزاء الحازم أحد سبل تحقيق العدالة والإنصاف التي لا تتوقف عند معاقبة من ارتكب الجريمة، إنَّما ينبغي إقصاء فكره وسلوكه وكل أتباعه من المشهد السياسي ؛ لأنَّهم يعدون تهديداً للاستقرار السياسي في البلاد، وهذا أولاً، وثانياً، تحقيق الانصاف لذوي الضحايا.

وفي الوقت نفسه، أنَّ عملية تطبيق العدالة والقصاص من مرتكبي جرائم البعث، يمنع تحولهم إلى مناضلين، على وفق الماكنة الإعلامية التي لا تزال تدعم ، وتؤيد نشاطات حزب البعث الإجرامي، عبر نسيان الماضي الذي لا يمكن تحققه ؛ لأننا حينما ننساه سنقع بتكرار ما جرى، فالأجيال الجديدة لم تدرك الجرائم التي تعرّض لها الشعب من زمرة البعث الإجرامي، وعلى الرغم من أنَّ الوقتَ قد تأخّر لمحاولة تأسيس منهجي لدراسة جرائم البعث، إلا أنه يبقى من الضرورات، فالكثيرُ من مشكلات العراق قبل ٢٠٠٣م، وحتى بعد ٢٠٠٣م، بعد تبني البعثيين للعديد من العمليات الإرهابية، وحتى من الناحية القانونية فإنَّ فلسفةَ وجود العقاب هو لردع الآخرين عن الاقتداء بالمجرم، فلو لم يتم إقصاء حزب البعث الإجرامي من العملية السياسية، فهل يمكن تصور مدى الخراب الذي سيعمل عليه؟ فهيأة اجتثاث البعث ومن ثَمَّ المسائلة والعدالة، قد أسهمتا إلى حدٍّ كبير في الاستقرار السياسي والاجتماعي عبر تطبيق آليات العدالة الانتقالية، التي منها: دراسة جرائم الماضي ؛لأجل ترسيخ قيم المصالحة والوحدة الوطنية من أجل العيش المشترك، فعندما يتمُّ تشخيص المسؤول عن كل ما جرى في العراق، وتتمُّ إدانته وتجريمه، لا تصبح عملية إطلاق

الأحكام بشكل انتقائي، إنَّما عبر محاكمة وتشخيص لما جرى، ولعلَّ من أول مهام التصدي لجرائم البعث في العراق هو بيان المظالم التي تعرَّض لها الشعب العراقي للأجيال الجديدة، عبر الإفادة من تخصصات معرفية مختلفة.

لقد بدا (النظام البعثي المقبور) في العراق، للكثيرين من المتصدين -حتى لأولئك الذين كانوا من مناصريه ثم تمرّدوا عليه -نظاماً مختلفاً تماماً، يتسم بالاستهتار الكامل، ويعمل على نشر الفكر الشمولي التوتاليتاري المشفوع بالجرائم البشعة، وقد تعدّت جرائمُه وطبيعتُهُ الدموية الفئات السياسية المعارضة له، بل شكّلت الغالبية الساحقة للسكان في العراق، وتعدّت مفهوم القتل الجماعي للرجال والنساء والأطفال-الذي يتبلور معناه في مفهوم (الإبادة الجماعية)-إلى تدمير الركائز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بل إنَّ إجرامه قد وصل إلى بيئة العراق من خلال محو العديد من القرى والقصبات وكذلك المدن، والتلاعب بمجاري المياه كما هو الحال في نهري دجلة والفرات فضلاً عن شط العرب.

وللأسف لم تستطع مؤسساتُ العدالة الانتقالية في العراق -على كثرتها-من الإرتقاء إلى المستوى المطلوب في تحقيق العدالة

على الرغم من كثرة الأدلة المتوفرة، -مع تأكيد عدم إنكار العمل الذي قدمته طوال تلك الفترة.

لقد ظهر مفهوم العدالة الانتقالية في العراق بعد التغيير السياسي في العراق، الذي تمثّل بسقوط نظام صدام في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣م، وتطبيق المفهوم يُعدّ أمراً طبيعياً في المجتمعات التي تشهد تحولاً سياسياً من نظام دكتاتوري إلى نظام جديد.

ويشيرُ مفهوم العدالة الانتقالية إلى مجموعة تدابير قضائية وغير قضائية طبقتها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته نتيجة الانتهاكات الجسيمة والنفسية لحقوق الانسان، وتتضمن هذه التدابير ملاحقات قضائية، ولجان تحقيقية، وبرامج جبر الضرر -أي تعويض الضحايا-، وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات.

يمكن القول إنَّ التأسيسَ المعرفي لدراسة جرائم البعث في العراق يعدُّ ضرورة من أجل تحقيق العدالة لذوي الضحايا، فضلاً عن المحاولة لتأسيس نظام سياسي يعمل لجميع مواطني العراق دون تمييز بين قومية أو دين وتعريف الأجيال الجديدة بحجم الدمار الذي ألحقه البعث بالعراق، وهذه الدراسة سُميت بالمقدمة؛ لأنَّها بحاجة إلى جهد مؤسساتي يعمل على إكمالها، فهي

تأسيس لمشروع نطمح أن نكمله نحن أو باحثون آخرون، وقد تكفل بكتابة الفصل الأول الدكتور قيس ناصر راهي، أما الفصل الثاني فقد أنجزه الأستاذ عبد الهادي معتوق سلطان.

ختاماً، كل الشكر والتقدير إلى المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف الذي أخذ على عاتقه طباعة هذا الكتاب.

الفصل الأول

التأسيس المعرفي لدراسة جرائم حزب البعث في العراق

د.قيس ناصر راهي

مُقدِّمة

توجد عدة دراسات قُدِّمت وما زالت تُقدم عن النازية والستالينية بوصفهما نظامين قد مارسا القمع، وربما لم تتوقف تلك الدّراسات إلى لحظة كتابة هذه الدراسة.

إنَّ دراسةَ الماضي معرفياً تساهم إلى حدٍّ ما بمنع الوقوع في أخطائه مرة أخرى وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ الدراسات التي تتصفُ بالتحليل المعرفي لجرائم حزب البعث في العراق، الذي أقام نظاماً شبيهاً بالنظم الشمولية الأخرى، مثل: النازية والستالينية تُعدّ محدودة جداً، وربما هذا ما يتحمله الباحثون، كمسؤولية معرفية أولاً، ومسؤولية أخلاقية ثانياً، لكشف مسؤولية حزب البعث ودوره في التأسيس للخراب الذي شهدته الدولة العراقية.

إن الكتابةَ عن جرائم البعث في ظل حكمه يُمكنها تحفيز الآخرين للكتابة عنها بعد انهياره، وذلك لمستجدات الوثائق التي توفرت لاحقاً، إلا أنَّ المؤلفين الذين اشتغلوا على فضح جرائم حزب البعث قبل سقوطه، لم يشتغلوا أو يضمنوا ما كتبوه بوثائق جديدة بعد سقوطه.

وانطلاقاً مما سبق، فثمة الحاح لسؤال عن ما الذي حصل للعراق؟ وكيف حصل؟ ولماذا حصل؟ هذه هي الأسئلة التي تشغل الباحث الساعي إلى فهم النظام السياسي الذي حكم العراق ما قبل ٢٠٠٣م.

إن ما حصل كانت إجابته واضحه وهناك دراسات عديدة انشغلت بذلك، أما لماذا حصل؟ فهذا سؤال يحتاج إلى بعد تأويلي لأجل الإجابة عنه، أما كيف حصل؟ فسيسعى الباحثُ للإجابة عنه من خلال فهم الأسس التي ارتكز إليها حزبُ البعث في العراق، لكن كيف يتم دراسة الأسس من دون الاهتمام بأرشفة وتوثيق ما جرى، فضلاً عن دراسته، فبعد مرور أكثر من تسعة عشر عاماً على سقوط نظام صدام، لم تُقدم دراسةٌ للوثائق التي تمَّ اكتشافها، إلا من خلال الجهود الفردية لبعض الباحثين، وحتى المؤسسات التي عُرِفَ عنها توثيقها لجرائم البعث لم تكمل مشروعها -مثل مؤسسة الذاكرة أو مشروع كنعان مكية- فضلاً عن السؤال الذي يُطرح ما دور دار الكتب والوثائق الوطنية ؟ وما دور المؤسسات الأكاديمية في دراسة جرائم البعث؟ ولا سيما مع وجود ضرورة لتضمينها في المناهج الدراسية، من أجل كشف

ادعاء زيف من يحاول تجميل تلك الحقبة في ذهنية جيل الشباب، لكن الأمر الذي يُعول عليه لسد هذا النقص في توثيق ودراسة تلك الجرائم هو المشروع الذي يقوده المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف.

كل تلك الأسئلة التي طُرِحت وغيرها هي مدار الدراسة، فضلاً عن السؤال المعرفي ما دور المجالات المعرفية في دراسة جرائم البعث؟ ولا سيما حقل الدراسات السياسية في بيان طبيعة النظام السياسي الذي عمل على تشكيله حزب البعث والدراسات الفلسفية في دراسة الخوف، والقسوة، والعنف، والإبادة الجماعية، وهي من المرتكزات الرئيسة لحزب البعث، كذلك دراسة الآثار الاجتماعية والنفسية التي نتجت عن كلّ ما ذُكر، فضلاً عن أهمية الدراسات التأريخية ولاسيما طريقة أرشفة وتحليل الوثائق المرتبطة بجرائم البعث، ولا ينكر دور الأدب والفنون في وصف وتحليل ما جرى.

وكل ما ذُكر بحاجة إلى جهود أكاديمية مؤسساتية، وليست جهود فردية فحسب، إلا أنَّ هذه الدراسة التي تأتي امتداداً لدراسات أخرى قُدِّمت عن الموضوع من الباحثّين، وطموح

بـأن تسـاهم في التأسـيس المعـرفي لدراسـة جرائـم البعـث، ولا سـيما في حقـل الدراسـات الأكاديميـة العراقيـة، فضـلاً عـن التمهيـد لتقديـم دراسـات أخـرى؛ لأنَّ هـذه الدراسـة كـما ذُكـر في العنـوان أنهـا مقدمـة، وبحاجـة إلى اسـتمرارية في تقديـم البحـوث والـرؤى عـن حقبـة البعث في العـراق، لـذا كانـت الدراسـة هنـا، في جـزء منهـا، هي عمليـة التفكير في التفكـير، بمعنـى آخـر، هـي، التفكـير بالدراسـات التـي قُدمـت عـن حـزب البعـث، والارتـكاز إليهـا، فضـلاً عـن التفكـير في الدراسـات التـي قُدمـت عـن النازيـة والسـتالينية والإفـادة منهـا في فهـم البعثيـة، حتـى تكـون مدخـلاً لدراسـات أخـرى.

أولاً/سياسياً-حزب البعث والتأسيس للدولة الشمولية (التوتاليتارية):

على الرغم من القول بأنَّ النظام الشمولي، الذي لا يرغب بعض المترجمين من ترجمته، إنما الاكتفاء بتعريبه والقول النظام التوتاليتاري، أحد أنظمة السياسة التي سادت في القرن العشرين، إلا أنه يُعدُّ خليطاً لمجموعة نظم استبدادية، عُرف بمجموعة من الخصائص ميزته عن النظم الاستبدادية الأخرى، وحضوره في العراق كان زمن حكم حزب البعث، ويمكن عده المرتكز الرئيس الذي ساهم بالتأسيس لكل الجرائم التي حصلت.

أ-مفهوم الشمولية (التوتاليتارية):

اجتهد منظّرو السّياسة في تحديد أشكال أنظمة الحكم سواء تلك التي تخضع لإرادة الشعب (الديمقراطية)، أم التي تنتمي إلى عائلة الطغيان، وأفراد هذه العائلة كُثر، منهم: الدكتاتورية، والاستبدادية، والثيوقراطية، وليست هذه النظم فحسب بل هناك شكل من الأنظمة السياسية ينتمي إلى عائلة الطغيان لم يناقش قديماً إنما بدأ الاهتمام به في الفترة المعاصرة، وهذا النظام هو النظام الشمولي.

إنَّ الشمولية أو التوتاليتارية « نظام سياسي لدولة ما، تتميز بالهيمنة الكلية على النّشاطات الفردية من خلال تبنيها لآيديولوجيا معينة» [١]، ويطلق هذا المفهوم للتعبير عن مذهب السلطة الجامعة التي تعمل على إذابة جميع الأفراد والمؤسسات والجماعات في الكل الاجتماعي: الشعب، والمجتمع، والدولة، والأمة، عن طريق العنف والإرهاب ويمثل هذا الكل قائد واحد يجمع في يديه كل السلطات، ولهذا يلقبونه بالزعيم ويطيعونه طاعة مطلقة[٢]، فالقائد في النظام الشمولي لا يسيطر على النخبة وعلى الحزب وأجهزته وعلى الدولة ومؤسساتها وحسب، إنما يسيطر أيضاً على المجتمع بكليته، وأهم ما في هذه السيطرة، فلسفياً وعملياً، أنها تلغي مبدأ حكم القانون وسيادته لتضع محلها إرادة القائد[٣].

وقد دخل مصطلح التوتاليتارية في دائرة الجدل السياسي في عام ١٩٢٠، ولاسيما للإشارة إلى الفاشية الايطالية، ومن ثم

(١) الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج ٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ثانية، ١٩٩٠،ص ١٣٦.

(٢) ينظر: إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية (دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي)، عالم المعرفة، الكويت، عدد ١٨٣، اذار ١٩٩٤، ص٦٣.

(٣) ينظر: زيادة، معن، الموسوعة الفلسفية العربية، (مادة التوتاليتارية وضاح نصر)، ص٤٠٢.

انتقلت في أوآخر العقد الرابع من القرن العشرين إلى النقاش الأكاديمي مع التركيز على دراسة النظام النازي، وتعد أوربا أبرز من مثلها، وازداد البحث حول هذا النظام الشمولي (التوتاليتاري) أثناء الحرب الباردة، والهدف من ذلك هو فضح الاتحاد السوفيتي وتوتاليتاريته المتمثلة بالستالينية، والمُعبرة عن الشر المطلق حسب رؤية منتقديها [١].

ويبدو أن النقاش الأكاديمي هو الذي أضفى على التوتاليتارية كمصطلح سياسي الدقة والتحديد من حيث التنظير والممارسة، لكن قد يعود السبب الرئيس لشيوع استعمال مفهوم التوتاليتارية وتداوله هو ظهور أحزاب وأنظمة حكم تسلطية تتميز وتختلف عن كل ما سبقها من أنظمة حكم امتازت بشتى أنواع الاستبداد والتسلط، من هنا كانت الحاجة إلى تصنيف جديد لتلك الأنظمة ومسمياتها[٢].بمعنى آخر، وجود خصائص لهذا النظام الاستبدادي مغايرة عن النظم الأخرى، لذا كانت هناك ضرورة لتمييزه عنها، وبيان خصائصه التي تميزه.

(1) ينظر: Ceyer، Michel &Filzptrick، Shella، beyond totalitarian ism، Cambridge University press، 2009،p.3-4.

(٢) ينظر: زيادة، معن، الموسوعة الفلسفية العربية، (مادة التوتاليتارية وضاح نصر)، ص٤٠١.

ب- خصائص (الشمولية) التوتاليتارية:

من البديهي أنه لن يكون لمصطلح الشمولية (التوتاليتارية) قيمة علمية إذا صح اعتباره مجرد تسمية جديدة لمفهوم قديم، إذ إنه فرد مستقل في عائلة قديمة لكنها غير كريمة تُمثل تنوع أنظمتها صور الطغيان السياسي، لذا سنحاول في عرضنا للنمط التوتاليتاري في الحكم بيان خصائص التوتاليتارية التي تميزها عن مختلف نماذج الطغيان الأخرى، وإنها صورة جديدة لصور ذلك الطغيان، ولعل أبرز خصائصها تتمثل بما يأتي:-

تتشكل الحركات الشمولية من تنظيمات جماهيرية ينظم إليها أفراد مبعثرون ومعزولون، أما الميزة الأظهر والتي تميزها عن كل الأحزاب والحركات الأخرى، فتكمن في اقتضاء الولاء اللامحدود وغير المشروط وغير المبتذل من الفرد أزاء حركته أو قائد الحركة[1]، ويسمح وصول هذا النوع من الحركات إلى الحكم بظهور نظام لا يمكن مقارنته بأية انظمة استبدادية طغيانية ديكتاتورية معروفة،

(١) ينظر: أرندت، حنة، أسس التوتاليتارية، ترجمة أنطوان أبو زيد، دار الساقي، بيروت، ط أولى ، ١٩٩٣، ص٥٥.

أو كالتي وضعها منظرو السياسة[١]، وما يلاحظ على الحركات الشمولية أنها تُركز على الجماهير وكسب الأعداد الهائلة التي تحوي النخبة والرعاع، بمعنى آخر إن النخبة مسؤولة عن قيادة الرعاع وليس توعيتهم.

في الدول الشمولية التوتاليتارية، يتلازم الإرهاب والحملة الدعائية حتى يكونا وجهين لعملة واحدة، غير أن في ذلك جزءاً من الحقيقة ليس إلا، فإذا حلت التوتاليتارية وبسطت رقابتها المطلقة أبدلت الدعاية بالتلقين العقائدي، وشرعت في استخدام العنف لتحقيق عقائدها الأيديولوجية واثبات مزاعمها أكثر من إخافة الناس[٢].وإن أحد الاختلافات الأهم بين الحركة التوتاليتارية والدولة التوتاليتارية هي أن الطاغية التوتاليتاري ينبغي له أن يُمارس فن الخداع بطريقة أكثر انسجاماً وعلى مدى أوسع

(١) ينظر: الومان، سليفان، (التفكير في الشمولية/ فلسفة الشمولية عن كتاب أصول الشمولية، حنة أرندت)، تحرير جان فرانسوا دورتيي، ترجمة إبراهيم صحراوي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط أولى ، ٢٠٠٩، ص ٢٤٥.

(٢) ينظر:أرندت، حنة، أسس التوتاليتارية، ص٧٩.

مما يتسنى لقائد الحركة[١].

١- تتمثل التوتاليتارية في الدولة الاستبدادية التي لا تسمح لأية جمعية أو مؤسسة مستقلة بالعمل خارج سلطاتها، ولا تسمح كذلك بحرية تكوين المؤسسات والجمعيات، وهي تتميز عن الحكم المطلق والاستبداد بأنها ظاهرة القرن العشرين[٢].

تلغي الدولة التوتاليتارية استقلالية أي ميدان من ميادين المجتمع وقيمه، مثل: الدين، الأخلاق، الفن، الأسرة،...إلخ، فكل شيء يجب أن يخضع لضبط الدولة وتنظيمها، بمعنى آخر يجب تبني القراءة الرسمية للدولة في فهم ما ذُكر، وفي هذا المذهب لا مكان للفرد خارج تنظيم الدولة، والانسان لا يوجد إلا كتابع للآلة الاجتماعية القائمة[٣]، وإنّها بصفة أكثر دقة مناهضة للحرية وضد الطبيعة البشرية وذلك واضح من خلال معسكرات الاعتقال التي فيها كل شيء ممكن ومباح للجلاد التي هي محاولة،

---

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(2) ينظر: Roger، Scruton، A Dictionary of Political Thought، Pan Books، London، second edition، 1983، p.466.

(٣) ينظر: زيادة، معن، الموسوعة الفلسفية العربية، (مادة التوتاليتارية لزكريا خضر، ص٤٠٩).

لإبعاد صفة الآدمية عن الرجال وحرمانهم من كل الحقوق، التي تُعبر عن الخطوات الأولى لتحقيق ذلك[١]، ولعل من أهم سمات النظام التوتاليتاري هو تظافر الجهود لحرمان الضحايا من أي مظهر من مظاهر الهوية، سواء أكان مدنيا أم نفسيا[٢]، وتسخر كل وسائل التربية والتعليم وأجهزة الدعاية لترسيخ هذه الأفكار ويجند الشباب منذ الصغر وتملأ أذهانهم بها، وتقوم الرقابة البوليسية بسحق كل من يعارض أو يخالف، أما الجيش فيهيأ لفرض سيطرة الدولة التوتاليتارية على البلدان الأخرى[٣].

٢- والخاصية الأساسية للتوتاليتارية تتجسد في إقامة دينامية دوام وتخليد النظام مما يعني أن الدولة التوتاليتارية لا يمكن أن

---

(1) ينظر:Canovan، Margaret، Hannah Arendt A Reinerpretation of her political Thought، Cambridge University press، second edition،1995،p.24.

(٢) ينظر: ليشته، جون، خمسون مفكرا أساسيا معاصرا من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، ترجمة فاتن البستاني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط أولى، ٢٠٠٨، ص٢٦٩.

(٣) ينظر: زيادة، معن، الموسوعة الفلسفية العربية، مادة التوتاليتارية لخضر زكريا، ص٤٠٩.

تكـون عرضـة للإصـلاح بـل للدمـار[١].

ج- توتاليتارية حزب البعث في العراق:

إنَّ خصوصيـة (التوتاليتاريـة) في العـراق كانـت مجـرد اسـتكمال لاسـتحكام الدكتاتوريـة الصداميـة وليـس العكـس، فتاريـخ الشـموليات (الكلاسـيكية) يكشـف عـن أنهـا تـؤدي بالـضرورة إلى الدكتاتوريـة، أمـا في العـراق فقـد جـرى العكـس أي أن الدكتاتوريـة هـي التـي أدت إلى التوتاليتاريـة، ومـن هنـا يُفهـم طابعهـا المشـوه والمدمـر للنظـام السـياسي[٢] وإذا كان السـؤال عـن اختـلاف دولـة عـن دولـة أخـرى مـن حيـث عملهـا فـإن الدولـة الشـمولية تعمـل عـلى تفكيـك بنيـة مؤسسـات الدولـة، ومـن ثـمّ خلخلـة طـرق ممارسـة السـلطة[٣].

---

(١) ينظر: الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج الخامس، ص١٣٦.

(٢) ينظر: الجنابي، ميثم، التوتاليتارية العراقية (تشريح الظاهرة الصدامية)، حوار وتقديم يوسف محسن، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ط أولى، ٢٠١٠، ص١٣٥.

(٣) ينظـر: بـلان، غيـوم سـيبرتان، الفلسـفة السياسـية في القرنـين التاسـع عـشر والعشريـن، ترجمـة عـز الديـن الخطـابي، مراجعـة جـورج كتـورة، المنظمـة العربيـة للترجمـة، ط أولى، ٢٠١١، ص٢٦٧.

والقول السابق يعني إن شمولية النازية قد أوجدت هتلر وكذلك الستالينية تعد من نتاج ستالين التي تشترك معها البعثية في العراق في الكثير من الأمور، أما شمولية البعث في العراق، فإن صدام قد أسس لها، ومثل الحزب من خلالها.

ويمكن القول إنَّ من مرتكزات الشمولية، هي: القائد والحزب والآيديولوجيا، والأمن، والاقتصاد، والعشيرة -على وفق ما جرى في العراق-، وتنطبق جميع هذه المرتكزات على العراق في عهد صدام منذ أواخر السبعينات حتى أواخر حكمه.

١-القائد:-

يعدّ صدام دكتاتوراً قزماً بالمعايير الغربية -بالمقارنة مع ستالين وهتلر-، لكنه مع ذلك هو الذي أنشأ نظاماً يحكم عن طريق الخوف[١].وعلى الرغم من أن ذلك الأمر يُعد سمة لأنظمة الشرق الأوسط، ومغزاها واضح من صور الزعماء، لكن ليس كالانتشار الواسع كما في العراق زمن حزب البعث، فصدام هو رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، والقائد العام للقوات المسلحة، ورئيس مجلس قيادة الثورة وأمين عام القيادة القطرية

(١) ينظر: مكية، كنعان، جمهورية الخوف، ص١١.

لحزب البعث، ورئيس مجلس التخطيط الأعلى ورئيس لجنة الاتفاقات، ورئيس المجلس الزراعي الأعلى، ورئيس المجلس الأعلى لمحو الأمية الاجباري، ورئيس هيئات أخرى كثيرة، إلى جانب كل هذه المناصب كذلك له من الألقاب الشرفية وأشكال المخاطبة :الرئيس القائد، القائد المناضل حامل اللواء، فارس الأمة العربية، بطل التحرير الوطني، الأب القائد، الفارس المغوار، والقائد الضرورة...إلخ[١].

وإنَّ للقائد ضرورة في النظم الشمولية، على الرغم من أنَّ ضرورة القائد ليست حكراً على هذه النظم فحسب، بل قد استعير ذلك من نظم أخرى كما في القول: «إنَّ مبدأ القائد المزعوم ليس توتاليتارياً في ذاته بل أنه استعار من الاستبدادية ومن الدكتاتورية العسكرية بعض السمات التي ساهمت إلى حد كبير في تعتيم الظاهرة التوتاليتارية الأساسية والتقليل من قدرها»[٢].

لكن بالمقابل من الصورة التي حاول صدام وأتباعه رسمها له، إلا أنه في الواقع قزماً ليس في المعايير الغربية، بل حتى في

(١) ينظر أرندت، حنة، أسس التوتاليتارية، ترجمة انطوان أبو زيد، دار الساقي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣، ص١٠٩. ينظر: المصدر نفسه، ص١٨٥.
(٢) أرندت، حنة، أسس التوتاليتارية، ص١٠٩.

معايير السّلوك السياسي للقيادة، فهو على وفق فترة حكمه للعراق، وعلى الرغم مما يحاول بعض بقايا حزب البعث من تخيل الصورة المغايرة التي رسموها له في أذهانهم، فالواقع يشي بأن صدام عُرف عنه أنه هو الذي تنازل لإيران عن نصف شط العرب بموجب اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ بينما يتم تصويره بأنه حامي البوابة الشرقية، وحينما أدرك أن نظامه بدأ يتهاوى، توسل لإيقاف حرب الثمان سنوات مع إيران، بعد أن دمر في تلك الحرب العراق، وشعبه واقتصاده.

وفي موضوع حماية الأرض والسيادة، فقد تنازل عن مناطق عدة من العراق لدول الجوار، وهذا الأمر معروف للجميع ومتداول.

٢-الحزب:-

لقد اهتمَّ بعضُ الباحثين بعناية في دراسة حزب البعث ؛ ولاسيما ممارساته وايديولوجيته، لكن ما يعني مسار الدراسة هنا، هو مقاربتها مع دور الحزب في النظم التوتاليتارية، وبشكل خاص الحزب الواحد وهذا ما جعل من نظامه مختلفاً عن النظم الاستبدادية الأخرى، التي ربما تحتوي على أحزاب عدة، على الرغم من سيادة الطغيان فيها.

إنَّ البنية الآحادية التي تتشكل منها الدولة التوتاليتارية تتمثل بوجود مصدرين للسلطة يتعايشان فيها وهما الحزب والدولة[١]، و «إن هدف الأنظمة ذات الحزب الأوحد لا يقتصر على الاستيلاء على السلطة فحسب، بل يتعداه إلى استكمال التمثل التام ما بين الدولة والحزب، وذلك بتعيين أعضاء من الحزب في كل مراكز الدولة بحيث يصير الحزب بعد تولي السلطة نوعاً من هيأة تهتم بأطلاق الدعاية لصالح الحكم، وإن هذا النسق من الحكم لا يكون كلياً إلا بالمعنى السلبي، إذ لا يسع الحزب الحاكم أن يتسامح أزاء وجود أي حزب آخر وأية معارضة وأية حركة للرأي العام»[٢].

وما حصل في العراق زمن البعث هو هيمنة الحزب الواحد على كل مفاصل الدولة، وهذا الأمر في مرحلة التأسيس وصولاً إلى هيمنة العشيرة على الحزب وهذا ما حصل في مراحل لاحقة من حكم البعث في العراق.

(١) ينظر: أرندت، حنة، أسس التوتاليتارية،، ص١٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ص١٧٩.

٣- الأيديولوجيا :-

هناك رأي يستدعي الاهتمام، يتمثل بالقول: «إن الايديولوجيات جميعها ما برحت تتضمن عناصر توتاليتارية، غير أن الحركات التوتاليتارية دفعت بها إلى التنامي بصورة كاملة»[١].

والأيديولوجيا البعثية هي فبركة ضيقة الأفق للعالم عبر توظيف مجموعة من الأساطير الاجتماعية، وتلك الأساطير منتقاة من التاريخ العربي والإسلامي ومنظمة فكرياً بمساعدة عدد من المفاهيم المستعارة من اليسار فالوحدة العربية والحرية والاشتراكية العربية والنضال ضد الإمبريالية والصهيونية كلها بعض الكلمات الأساسية الجاذبة في تلك الأساطير[٢].وإن الشمولية أو التوتاليتارية اكتشفت بفضل أيديولوجيتها وسيلة للسيطرة على الكائنات البشرية وإرهابها من الداخل وبهذا المعنى فأن الوسيلة الآنفة تلغي المسافة بين الحاكمين والمحكومين، وعملت على ترسيخ فكرة إن القائد الشمولي ما هو إلا موظف لدى الجماهير ويقودها وهو ليس فرداً متعطشاً للسلطة، ومن ثمّ، لا يفرض على رعيته

(١) المصدر نفسه، ص٢٦٢.

(٢) ينظر: مكية، كنعان، جمهورية الخوف، ص ١٤٠.

إرادة استبدادية واعتباطية، وبات رهن إرادة الجماهير التي تجسده مثلما ماهي رهن له[١].

أما الواقع فغير ذلك فكل الشعب كان مُلزماً بتبني آيديولوجيا البعث، التي، ربما حملت عنواناً براقاً يتمثل بالتصدي للصهيونية والامبريالية، إلا إن الواقع يشي بغير ذلك، فضلاً عن شعارات الوحدة والحرية، التي تغاير ما كان موجوداً، فالذي حصل هو تمزيق للأمتين العربية والعراقية، وضيّع على العراقيين فرصة لبناء أمة عراقية تعترف بجميع المكونات العراقية، إلا إن سلوك حزب البعث فهم الوحدة بأنها اقصاء لكل من يختلف معه بالآيديولوجيا، ومن ثمّ، لم تتشكل حرية مثلما هو يدعي في شعاراته الآيديولوجية.

٤-من دولة الحزب إلى دولة العشيرة:-

لقد أنشأ حزب البعث نظاماً شمولياً توتاليتارياً أسري السّمات بدأ عام ١٩٦٨م يشبه الأنموذجين النازي الالماني أو الستاليني شبهاً كبيراً من حيث حكم الحزب الواحد -كما ذُكر سابقاً-، والاقتصاد الأوامري، والأيديولوجية القومية الاشتراكية

(١) ينظر: أرندت، حنة، أسس التوتاليتارية، ص ٥٧.

ووحدة الأمة في ظل الفوهور (القائد)، ولكن خلافاً للأنموذج الأوربي الكلاسيكي يشير لفظ الأسري المضاف إلى التعريف الوجه الثاني للأنموذج العراقي، ألا وهو العشيرة أو القرابة[١].

يشترك العراق مع دول عديدة في العالم بوجود حزب قد هيمن على الدولة بمؤسساتها كافة، ولم يكتف بذلك فحسب، إنما عمل أيضاً على الهيمنة على المجتمع ايضاً، من خلال العشيرة التي هيمنت على الحزب وهذا الأمر يختلف فيه العراق عن بقية الدول التي هيمن عليها حزب ما، على الرغم من أن الحزب أحياناً تهيمن عليه أسرة، أما في العراق فقد هيمنت العشيرة المتمثلة بـ عشيرة آلبو ناصر، والبيجات تحديداً، وقد أشار فالح عبد الجبار في كتابه (كتاب الدولة اللوياثان الجديد) إلى ضرورة دراسة طبيعة هذه العشيرة، على الرغم من أنه قد قدم وصفاً وتحليلاً لها. ومسألة القبيلة وعلاقتها بالحكم تعد فاعلة في محيط العراق الإقليمي، ولاسيما في دول الخليج العربي، إلا أن الأخيرة تتمثل فيها العشيرة على وفق التضامنيات، التي تشترك في الحكم ويمكن عدها جزءاً من كل، أما في العراق فحزب البعث أصبح هو الكل وعشيرة آل بو ناصر هي المهيمنة على هذا الكل.

---

(١) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص١٤٠.

وفي السياق العام، يتفق أغلبُ الباحثين على أن الدولة العربية لم تقم على بنية عقلية تطورية، بل يغيب عنها البناء المؤسسي، بالاتكاء على سياسة القهر المُرتكز على البنى السابقة على الدولة، وبحسب الباحث التونسي هشام جعيط، الذي يقول» إن الدولة العربية مازالت لا عقلانية، واهنه، ومن ثم عنيفة، مرتكزة على العصبيات والعلاقات العشائرية، على بنية عتيقة للشخصية»[١].

لقد تحولت تعددية سلطات النظام الى سلطة احادية تركز النفوذ في يدي حاكم فرد، لم يكن هذا التحول ممكنا لولا تضافر قوتين: مؤسسة الحزب الرسمية، ومؤسسة العشيرة العرفية[٢].

وهذا ما يميّز النظم التوتاليتارية عن نظم الطغيان الأخرى، التي، احياناً تعترف بالتعددية.إن دولة البعث ظلت منذ ولادتها وحتى سقوطها تعزز سلطة مؤسستي الحزب والعشيرة[٣].

---

(١) النقيب، خلدون حسن، آراء في فقه التخلف(العرب والغرب في عصر العولمة)، تحرير عبد الرحيم حسين، دار الساقي، بيروت، ط أولى، ٢٠٠٢، ص١٤٤.

(٢) فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص١٥٣.

(٣) ينظر : المصدر نفسه، ص١٧٩.

إن من استراتيجية بقاء حزب البعث عند هيمنته على الدولة العراقية بعد ١٩٦٨، هي عملية دمج الحزب بالدولة، ودمج جماعات القرابة في مزيج الدولة-الحزب، واستعمال آلة دولة الحزب-العشيرة لحكم مجتمع يتسم بعدم الاستقرار الصارخ، وقد تم تكريس دولة الحزب في الدستور الانتقالي، الذي اعلن سنة ١٩٧٠ ونص على أن العراق هو جمهورية شعبية ديمقراطية: غايتها الأولى تحقيق دولة العرب الموحدة واقامة النظام الاشتراكي[١].

وفي هذا السياق:«أن هدف الأنظمة ذات الحزب الأوحد لا يقتصر على الاستيلاء على السلطة فحسب، بل يتعداه الى استكمال التمثل التام ما بين الدولة والحزب وذلك بتعيين أعضاء من الحزب في كل مراكز الدولة، بحيث يصير الحزب بعد تولي السلطة نوعا من هيئة تهتم بأطلاق الدعاية لصالح الحكم، وإن هذا النسق من الحكم لا يكون كليا إلا بالمعنى السلبي، إذ لا يسع الحزب الحاكم أن يتسامح أزاء وجود أي حزب آخر وأية معارضة وأية حركة للرأي العام»[٢].

---

(١) فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص١٤٨-١٤٩.

(٢) أرندت، حنة، أسس التوتاليتارية، ص١٧٩.

في عام (١٩٧٩-١٩٨٠) بدأت ملامح النظام الجديد تأخذ شكلها النهائي كنظام شمولي، يقوم على دمج الحزب-الدولة، ومركزة السلطة في حكم الفرد القائم واعتماد واحدية ايديولوجية، ووسائل التعبئة الجماهيرية[١].

ومع التعبئة الجماهيرية بلغ نظام الحزب الأوحد الأسري هيمنته سنة ١٩٨٠، بعد سنة من تولي صدام حسين الرئاسة[٢].

حزب واحد، وزعيم واحد، وايديولوجية واحدة تتمثل بالوطنية العراقية المبنية على انها تشمل كل الرموز غير العربية وما قبل الاسلامية[٣].

أما نظام دولة العشيرة، الذي اعتمده صدام في مرحلة لاحقة على مرحلة دولة الحزب، هو نظام حكم يرتكز إلى الأسرة، فالأسرة الملكية أو الحاكمة تحتل المناصب العليا والمركزية في النظام، وتكون بمثابة طبقة مغلقة (وراثية) قائمة بذاتها ويتكرس حقها في الحكم بالتقاليد(الدينية أو القبلية،....الخ).«ونحن نستعمل مصطلح

(١) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص١٧١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٣٢١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٣٢٣.

أسري هنا بالمعنى الثاني، كسمة من سمات نظام الحكم، سمة مرتكزة إلى قيم وشبكات تقليدية وليس كنموذج مجرد، صاف[١].

إن الجماعة القرابية -الشعبوية قليلة العدد التي تحكمت بالدولة، ما كانت لتستمر اعتمادا على متانة تكاتفها الداخلي أو ضبطها للتماسك الحزبي في قمة الدولة، فهذا التكاتف أو الضبط أسهم في توطيد التحكم بالدولة لا بالمجتمع، ولهذا كان لا بد من استخدام أدوات أخرى: المُنح، وتوزيع المنافع، مقابل تمتين الرقابة الأمنية، أي وسائل اكراه المجتمع[٢].

ولكن تبقى مجموعة من الأسئلة بحاجة الى إجابة، هي كيف استطاعت جماعة صغيرة من الأفراد والمدنيين المترابطين فيما بينهم بعصبيات تقليدية أن يأتوا معاً بهذا الثقل الهائل في قيادة حزب البعث؟ وكيف يمكن لهذه المجموعة الصغيرة أن تأخذ بلداً بكامله على غرة، وأن تقبض على زمام السلطة؟ كيف استطاعت هذه المجموعة القرابية أن تُبقي بلداً بأكمله رهينة على امتداد أكثر من ثلاثة عقود من السنين؟ كيف تبدو قبيلة آل بو ناصر

(١) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص٣٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص١٧١، ص٢٣٧.

وجوارها، تكريت؟[١] حتى أن أغلب اعضاء قيادة حزب البعث لم يكونوا معروفين بشكل واسع في البلاد عندما استلم الحزب السلطة في تموز ١٩٦٨ ماعدا البكر الذي كان من الضباط الاحرار في ١٩٥٨ ورئيسا للوزراء ما بين شباط وتشرين الثاني ١٩٦٣، وقد كان لصدام حسين الذي كان عمره ٣١ سنة ذو السمعة السيئة لاشتراكه في محاولة اغتيال قاسم ١٩٥٩ ولم يكن لديه أي امتياز آخر يدعيه على الاقل خارج صفوف الحزب[٢].

كل تلك الأسئلة تتطلب إجابات، ربما مسألة العوامل والتدخلات الخارجية أدت دورها، إلا أن الموضوع بحاجة إلى دراسة تفصيلية.

وكذلك يمكن إضافة مرتكزين لمرتكزات الشمولية العراقية وهما(الأمن) و(العامل الاقتصادي) أو(الدولة الريعية) والمرتكز الأخير من المناسب ذكره نتيجة لتوظيف البعث للاقتصاد الريعي في تثبيت حكومتهم طيلة حكم صدام.

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٠٦.

(٢) ينظر: سلوغلت، ماريون فاروق، سلوغلت، بيتر، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة: مالك النبراسي، منشورات الجمل، ٢٠٠٣، ص ٢٧٤.

٥-الأمن:-

إن الشّمولية اكتشفت بفضل آيديولوجيتها وبفضل دورها المعطى وسيلة للسيطرة على الكائنات البشرية وارهابها من الداخل وبهذا المعنى فأن الوسيلة الانفة تلغي المسافة بين الحاكمين والمحكومين وتحقق منظومة لا تؤدي فيها القدرة وإرادة القدرة كما نعيها أي دور أو تؤدي فيها دوراً ثانويا ليس إلا[١].

فالكل سيصبح ضمن ماكنة أو مستوطنة للعقاب كما وصفها أحد الأدباء، والقائد مسؤول عن إدارة هذه الماكنة عبر مجموعة من الأدوات، الذين يمثلون سلطته، وربما يصل الأمر بأن يجعل الجميع مشتركاً بممارسة الأمن ودور الشرطي السري من دون أن يشعر، وهذا ما حصل في العراق، إذ أُرهب الجميع وجعلهم جزءاً من منظومة حزب البعث.

تشكل الشرطة السرية نواة السلطة الشمولية[٢]، فالدولة الشمولية تشبه مجتمعاً سرياً في وضح النهار، وتستخدم أجهزة الدولة والأمن السري في عملياتها الاعتيادية وهي لا تتأسس على

(١) ينظر: أرندت، حنة، أسس التوتاليتارية، ص ٥٧.

(٢) ينظر: الومان، سليفان، التفكير في الشمولية، ص٢٤٦.

شيء سوى الأسطورة التي تنتجها وتونه عن نفسها، والدولة الشمولية قائمة بشكل أساس على الدعاية والإعلام وهي مغلقة تماما تجاه الواقع المادي[١].

وفي العراق، ولاسيما في أوائل ١٩٧٦ كانت هناك أربع مؤسسات أمنية تراقب الواحدة الأخرى، جمعت عملية تسريع البعث على مؤسسات الدولة، وفضلاً عن الحرس الجمهوري كانت هناك القوات الخاصة والجيش الشعبي وتشكيلات وزارة الداخلية[٢].

لم يحدث أبداً لحكومة أن وطدت سلطتها على أساس أدوات العنف وحدها وإن وجدت فحتى الحاكم التوتاليتاري، الذي يعتمد على ممارسة التعذيب كوسيلة أساسية للحكم يحتاج إلى أسس للسلطة، مثل: جهاز الأمن السري وشبكة المخبرين الملحقين به[٣].

---

(١) ينظر: ليشته، جون، خمسون مفكرا أساسيا معاصرا، ص٢٧١.

(٢) ينظر: سلوغلت، ماريون فاروق، وسلوغت، بيتر من الثورة إلى الدكتاتورية، ص٢٤٦.

(٣) ينظر: أرندت، حنة، في العنف، ص٤٤.

ومع وجود صدام على رأس نظام الرعاية الذي يديره حزب البعث بفاعلية لم يكن هناك حافز أمام الأفراد للاشتراك في مجموعات سياسية تتحدى الوضع القائم ولم يكن نظام الرعاية سوى أحد الأساليب، التي لجأت إليها الدولة للحد من المعارضة السياسية، إذ ظل صدام متحمساً للمظاهر الأكثر عنفاً لسيطرة الدولة من خلال إقامة شبكة معقدة من المؤسسات الأمنية والاستخبارية وتألف النظام الأمني العراقي من خمسة أجهزة رئيسة، وقد أرست هذه المؤسسات شبكة رقابية صارمة من الشك والخوف والكبت تخللت أوجه الحياة كافة في العراق، ولم تدع هذه السيئة مجالاً لقيام الحد الادنى من مؤسسات الهيئة اللازمة لقيام ديمقراطية تمثليه وكما اشار أحد الباحثين، فأنه في بيئة كهذه لا يمكن للمعارضة أن تظهر سوى في أذهان الناس وهي لا تصبح عندئذ معارضة على الاطلاق[1].

٦-الاقتصاد الريعي:-

إن هذا المرتكز يوضح كيف تفاعلت العوامل الاقتصادية والسياسية السائدة زمن حكم حزب البعث للسيطرة على مصادر الثروة، التي اسهمت في تثبيت نظامه وتعرض فيها الشعب سيء

(١) ينظر: ستانسفيلد، جاريث، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، ص١٠٦.

الحظ إلى الطغيان الذي عطل الحياة وجردها من أي معنى.

فبدلاً من أن تسهم التنمية الاقتصادية في تطوير المُثل والهياكل الديمقراطية وترسيخها كما تشير إليها الأدبيات السياسية، يُلاحظ أن العكس هو ما حدث في العراق، إذ ادى الكسب الريعي الذي تمثل في اعتماد الدولة المفرط على العائدات من مصدر معين بما يتيح لها تقليص الحاجة الى الاعتماد على المجتمع بشكل عام، وفي الوقت ذاته زيادة اعتماد المجتمع على الدولة [١]، إذ يرى الدكتاتور الشمولي نفسه بأن شأنه شأن الفاتح الاجنبي إلى مصادر الثروات الطبيعية والصناعية في كل بلد كما في بلاده باعتباره مصدر نهب دائم، وبعبارة أخرى غنيمة ينبغي استثمارها من أجل الأعداد لمرحلة قادمة من التوسع العدواني [٢]، وهذا أدى إلى ترسيخ دولة حزب البعث في العراق، وإلى تزويدها بالموارد اللازمة كي تتحول إلى الدولة الشمولية التي ترأسها صدام، من هنا فأن تأثير الاقتصاد الريعي يمثل المحور السادس من محاور فهم صعود الشمولية[٣].

(١) ينظر: ستانسفيلد، جاريث، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، ص٨٨.

(٢) ينظر: أرندت، حنة، أسس التوتاليتارية، ص١٧٥.

(٣) ينظر: ستانسفيلد، جاريث، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، ص٨٨.

وينطلق الاستيلاء على الثروة في الدولة الشمولية من مسلمة ايديولوجية عن دورها في قيادة المجتمع بمعنى أنها تنفي فكرة الإدارة، وتأكيدها اهمية الاستحواذ على الثروة، وترتبط هذه النتيجة ارتباطا عضويا بالأيديولوجية الشمولية، إذ إن التحكم بالثروة ومصادرتها بأسم المجتمع وتركيزها بيد السلطة هي إحدى العقائد الجوهرية للفكرة التوتاليتارية[١].

وإذا كانت الصفة المميزة للدولة البعثية الصدامية تقوم في الهيمنة على النفط، لأنها الثروة الكبرى القادرة على التوظيف السياسي السريع كما أنها الثروة التي جعلت من طابعها الذاتي عين الطابع المميز للشمولية بمعنى تحول النفط بوصفه طاقة الى طاقة الدولة الشمولية [٢].

وفي أعقاب زيادة أسعار النفط بعد الحرب العربية الإسرائيلية وذلك عندما ارتفعت إيرادات النفط عاليا من ٥٧٥ مليون دولار عام ١٩٧٢ الى ١٨٤٠ مليون دولار في عام ١٩٧٣ وإلى ٥٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤ لقد مكن امتلاك مثل هذه الثروة

(١) ينظر: الجنابي، ميثم، التوتاليتارية العراقية، ص٦٠.

(٢) ينظر : المصدر نفسه، ص١٤٦.

العظيمة النظام من تمويل سلسلة من مشاريع التنمية عالية الكلفة والمظهرية بشكل متكلف وادخال برامج جديدة كبرى في حقول مثل التعليم والاسكان والصحة، كان المتحمسون للنظام ينسبون كل هذا التقدم الذي انجز وأغلب الإنجازات التي تحققت خلال السبعينات والثمانينات للنظام نفسه، لكن بما أن جميع الدول النفطية طبقت سياسات مماثلة في أوائل السبعينات، لذا يبدو أن الادعاء بأن التقدم الذي حصل في العراق يُعزى إلى أولئك الذين كانوا في السلطة أو الأكثر مبالغة، أنه كان يعزى الى كرمهم بينما الواقع يشير إلى ازدهار الاقتصاد الوطني في ذلك الوقت، نتيجة الخزين الهائل من النفط وليس بسبب عبقرية البعثيين أو هبة منهم[1].

إنَّ النظام البعثي، قد أصبح مرتبطاً بعلاقات مشتركة مع صدام حسين، لذا فأنه ودائرته المحيطة به قد سيطر على الاقتصاد ووجهه إلى مدى أكبر جداً من أي نظام سبقه، ووجد نفسه في موقع يوزع الإعانات والمقاولات، كمقياس غير محدود تقريباً وكان المستفيدون المحليون هم رجال الأعمال والمضاربون

(١) ينظر: سلوغلت، ماريون فاروق، و سلوغلت، بيتر، من الثورة إلى الدكتاتورية، ص٢٣١.

والمتعهدون والمقاولون الذين أصبحوا يشكلون قاعدة اجتماعية واسعة للنظام، فضلاً عن ذلك تظافرت برامج الرفاه الاجتماعي والدعم الحكومي للمواد الغذائية الأساسية والزيادات في الاجور والرواتب وفرص العمل الجديدة والمتزايدة ويقابلها التوسع العام في الفعاليات الاقتصادية في بلد لم يكن كثيف السكان أبدا ولم يكن بحاجة على الأقل في البداية لاستيراد أيد عاملة اجنبية كثيرة جدا ساعدت كل هذه العوامل أعلاه على إحداث تحسينات سريعة ومنظورة في مستوى معيشة السكان ككل وهذا بدون شك شجع بدوره على القبول الواسع للنظام من قبل قطاعات عديدة من السكان في أوائل السبعينات[١].

وكل تلك الأمور كانت نتيجة لتوظيف ارتفاع اسعار النفط، الذي وظف من أجل ترسيخ سلطة حزب البعث، اولاً، واستخدامه في شن حروب لا مسوغ لها ثانياً. وقد كان تأثير هذا النظام الريعي الضخم على العراق مدمراً من حيث القدرة على تطوير المجتمع المدني أو ارساء النظام الديمقراطي في الحكم[٢].

(١) ينظر: سلوغلت، ماريون فاروق، و سلوغلت، بيتر، من الثورة إلى الدكتاتورية، ص٢٣١-٢٣٢.

(٢) ستانسفيلد، جاريث، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، ص١٠٦.

٧- حزب البعث وصناعته لهوية مشوهة للدولة العراقية:

ترتبط صناعة هوية الدولة بالآيديولوجيا التي تسعى الدولة إلى تشكيلها، لكن لأهمية الموضوع وخطورته، تم وضع الموضوع بشكل مستقل، فمع حقبة البعث ولاسيما مع حقبة صدام قدمت صورة مشوهة للدولة الأمة التي تشتغل على وفق بناء أمة عراقية واحدة، إذ يصف أحد الباحثين ذلك بالقول: «إن صدام حسين كان يصور نفسه على أنه نبوخذ نصر جديد، فقد اتاح هذا الخلط بأن تصور الحضارة الرافدينية بشكل كاريكاتوري إلى أقصى حد، وأن يتم الانتقاص من قيمتها إلى حد كبير»[1].

إنَّ الدولة الأمة التي تمت صياغتها من البعث الصدامي كان اعتمادها على المخيال التاريخي أكبر من اعتمادها على الصياغة الايديولوجية لمخططات الدولة الأمة المعاصرة، وهذا المخيال يركز دائماً على العصر الذهبي للعرب إبّان الخلافة العباسية فضلاً عن تركيزه على حضارة بلاد ما بين النهرين، والمجتمع العربي في العصر الجاهلي، أو في حقبة ما قبل الإسلام، ولم يكن يقصد

(١) ياكوب، جوزيف، ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، ط أولى، ٢٠٠٤، ص ١٧٢.

منه أن يوحي بالتماثل بين عظمة الماضي والمجد الذي يفترض أن يحققه العراق في ظل الحكم البعثي فحسب، بل قصد منه أيضاً أن يشجع على عدم الثقة بين إثنيات العراق الأساسية[١]، وإن إحدى استراتيجيات إنجاز الغاية الأخيرة تتمثل في إثارة الجدل على نحو غير مباشر بترسيخ مفاهيم ذات دلالة سلبية كاستعمال مفهوم الشعوبيين ليوحي أن الشيعة الفرس المستعربين كانوا يشكلون لبّ البيروقراطية العباسية، والتاريخ الذي عملوا على كتابته فيما بعد يوحي بأن الشعوبيين هم المتسببين بانهيار الخلافة العباسية من الداخل، والرسالة التي يريدون ايصالها للشيعة تتمثل في أنه ليس أمامهم سوى التبرؤ من تراثهم الثقافي لكي يصبح بإمكانهم أن يتمتعوا بالمزايا التي تمنحها الدولة.

وفي الواقع، لم يحقق أي بروز سياسي في ظل البعث سوى أولئك الشيعة الذين فعلوا ذلك ممن كرسوا أنفسهم لخدمة النزعة القومية العروبية[٢].

---

(١) ينظر: دافيس، اريك، مذكرات دولة (السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث)، ص١٥-١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص١٥.

ومن الواجب القول إن جزءاً من تفتت هوية الدولة العراقية يتحمله النظام البعثي، إذ يصف احد الباحثين دورهم بالانحطاط الشامل للهوية الوطنية، وإن هذا الانحطاط والانتهاك، شأن كل خراب واستعداد على التخريب له مقدماته التاريخية ونماذجه الملهمة. فهو يشير عموماً إلى واقع الانقسام والتجزئة المتفسخة في بنية الوعي الاجتماعي والاخلاقي، كما أنه يشير إلى انحلال بنية الفرد والمجتمع والدولة والثقافة. بمعنى انحلال الحد الضروري الذي يكفل لكل منهم حق الوجود والفعل ضمن معايير المصلحة العامة. وقد رفعت التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية هذا الانحلال إلى مصاف المرجعية المتحكمة في كل جزئيات ومسام الوجود الاجتماعي[1].

(١) الجنابي، ميثم، فلسفة الهوية الوطنية (العراقية)، دار ميزوتاميا، بغداد، ط أولى، ٢٠١٢، ص ٦٦.

ثانياً /فلسفياً- ضرورة فهم سياسة الخوف بوصفها مرتكزاً لحزب البعث:

تُعد عبارة سياسة الخوف رائجة الاستعمال في العالم الناطق للغة الانجليزية، وإن قل استعمالها في العالم العربي، فالخوف السياسي وإن لا يُعد خارجاً عن نطاق السياسة بل هو أداة سياسية، أو أداة حكم النخبة أو من يعارضها، ذلك أن الخوف يساعدهم على تحقيق أهدافهم، فضلاً عن أنه يعكس المعتقدات السياسية والأخلاقية أو كلاهما[١].

أما عن سياسة الخوف فيمكن أن يشكلّها السياسي، وهي تستعمل لصناعة فوبيا من أمر ما، أما عن شكل سياسة الخوف موضع البحث هنا، فتتعلق ليس بتخويف الناس من خطر متوقع، إنما عن صناعة انسان خائف.

لقد طوّر البعثيون سياسة الخوف إلى ما يشبه الصيغة المخادعة بحيث تخدم في النهاية الغاية المنشودة لشرعنة حكمهم من خلال جعل أعداد كبيرة من الناس مشاركين في عنف النظام[٢].

---

(1) ينظر: Robin ،Corey ،Fear (The History of a Political Idea)، Oxford University Press ،2004 ،p.16.

(٢) مكية، كنعان، جمهورية الخوف، ص ٩

وسياسة الخوف ترتبط بمفهوم الدولة التي تكتسب فيها السلطة المطلقة بواسطة القوة، وتكتسب بالقوة عندما يعمد الأشخاص، بصفة فردية أو جماعية، خوفاً من الموت أو من السجن، إلى اجازة كل أفعال هذا الرجل أو تلك المجموعة، فيضعون حياتهم وحريتهم تحت سلطتهم[١].

أ- سياسة الخوف وإعادة بناء الانسان العراقي على وفق رؤية حزب البعث:

لقد كان مشروع البعث هو تحطيم الواقع الاجتماعي الموروث إلى مجموعة جديدة من العناصر المؤلفة المتماثلة الوزن: أفراد خائفون بلا جذور، مغتربون عن جماعتهم التقليدية(القرابة، القبيلة، الطائفية، والطبقة)، وسيعاد بعد ذلك تجميع تلك الشظايا، داخل شبكة جديدة من الصلات المتمركزة في الدولة[٢].

وإذا كانت دولة البعث اعتمدت على هذا النهج إلا أنها قد تركته في التسعينيات، إذ أُعيد الاهتمام بالقبيلة، فضلاً عن سلوكياتها الطائفية بعد عام ١٩٧٩م وربما قبل هذا التاريخ، حين

(١) هوبز، توماس، اللفياثان، ص٢٠٥.

(٢) مكية، كنعان، جمهورية الخوف، ص١٦٦.

تحول الحكم إلى حكم القرابة، بل لم يقف الأمر عند هذا الحد، إنما قد تم تغيير الطبقة الاقتصادية إلى طبقة أخرى تنسجم مع تطلعات البعث في ايجاد طبقة جديدة، فقد عمل البعث على حقن نوعية من الخوف، لذا احتاج الى صناعة مؤسسات مخصصة للعنف.

ويمكن القول توجد وسيلتان لبلوغ هذه السلطة، الأولى من خلال اخضاع الآخرين لحكمه وإبادتهم إن رفضوا، أما الثانية فهي الاتفاق على الخضوع لشخص واحد أياً كان، أو إلى مجموعة أشخاص بشكل طوعي[1].

والوسيلتان قد طُبقتا في العراق زمن البعث، فمن رفض حكمهم قد تمت ابادته ومن خضع لهم بشكل طوعي كان أما نتيجة لسياسة الخوف أو موالٍ لفعلهم، أي إعادة خلق الانسان لنفسه من خلال العنف.

ب- العنف أداة لسياسة الخوف:

يختلف عنف حزب البعث عما سبقه من أشكال العنف الأخرى، التي بعضها يرتبط بالطبيعة الانسانية، إلا أن العنف

(١) ينظر: هوبز، توماس، اللفياثان، ص١٨١.

الـذي اشـتغل عليـه البعثيـون هـو مـن أجـل اعـادة تشـكيل الانسـان العراقـي، ولا يخلـو الأمـر مـن منهجيـة اعتمـدت في ذلـك.

وهنـا البعـث في اسـتعماله للعنـف مـن أجـل صناعـة إنسـان كـما يريـده البعثيـون، وهـذا مـا نجحـوا فيـه مـن خـلال سياسـة الخـوف، فضـلاً عـن ذلـك أن العنـف قـد أسـهم في تشـكيل الخـوف عنـد العراقيين في ظل سلطة البعث، وليس مع دراسة البعث فحسب، إنـما مـع كل النظـم الشـمولية، ففـي العقـود الأخـيرة مـن القـرن العشرين اتجهت أبحاث المهتمين في الدراسات الإنسانية نحو فهم العنـف الـذي جـرى في أغلـب دول العـالم.

لكـن مـن خصوصيـة العنـف في العـراق أنـه محلي ولم يفـرض مـن قـوة خارجيـة ويرجـع ذلـك إلى البـداوة والثقافـة التـي تغذيه[1]. وهـذا القـول ينطبـق عـلى حقبـة البعـث أمـا مـا بعـد البعـث فلـم يعُـد العنـف محلياً، وهـذا الأمـر يلاحظـه الجميـع، إذ سـاهمت دول عديـدة بتصديـر العنـف إلى العـراق مـن خـلال أفـراد وجماعـات بأشـكال متجـددة. وللوقـوف عـلى خصائـص عنـف البعـث وعلاقتـه بسياسـة الخـوف يمكـن ذكـر النقـاط الآتيـة:-

(١) ينظر: مكية، كنعان، جمهورية الخوف، ص٣٧.

١-«لقد تم تنظيم العنف وليس مجرد التهديد به، من خلال المؤسسات، فهو ينتج ويكثف على الدوام ذلك المناخ المنتشر في كل مكان من الشك والخوف والمشاركة في الذنب، وهو بذلك صفة متعلقة في كيان الحكم البعثي.عن العنف يولد الخوف الذي يخلق المشاركة في الذنب»[١].

٢-إن عنف البعث يتصف بأن مئات الآلاف من الناس العاديين متورطون فيه ولاسيما من منتسبي الأجهزة الأمنية[٢]، «فقد خضع التوسع في وسائل العنف-من جيش وشرطة وأجهزة أمنية وشبكات من المخبرين والمليشيا الحزبية وبيروقراطيات الدولة والحزب-إلى انقلاب نموذجي: فتحولت الوسائل إلى غايات، وأصبح استئصال المعارضين وممارسة القوة الغاشمة، غايات مريعة في حد ذاتها، متخطية بغباء الحدود التي كانت تقف عندها فيما مضى»[٣].

٣-إن الشكل الأكثر تطرفاً للعنف هو الذي يعبر عنه شعار

(١) مكية، كنعان، جمهورية الخوف، ص٢٠٦-٢٠٧.

(٢)المصدر نفسه ، ص٣٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٨.

الواحد ضد الجميع وهذا الأخير لا يكون ممكناً من دون اللجوء الى أدوات القمع[١].

٤-القصد من التعذيب هو محو الفوارق، إنه أشبه بإجراء عملية جراحية للحقيقة البيولوجية للفردية غير المنقوصة، لأثبات عدم صحتها في الحقيقة[٢].

وللوقوف أكثر عند العلاقة بين العنف وسياسة الخوف من خلال دورهما في إعادة تشكيل الإنسان، ويمكن الاستشهاد بالنص الآتي: «ليس التعذيب فقط عن تلقين الخوف، بمثل ما كان الحكم بالسجن ليس مجرد انتقام في ظل القانون.إن الفكرة التي لابد من وجودها، هي إن السلطة مبدئيا وكضرورة آيديولوجية ينبغي أن تكون على مدى كبير من الانتشار، إلى (فعل) و(تشكيل) الناس ووضعهم في قوالب.فالتعذيب نتيجة مترتبة على تلك الأنماط من الكلمات في السياسة، التي تشتغل على وفق اعادة التأهيل لمعالجة السلوك، وعندما يتحدث البعث عن الإنسان الجديد والمجتمع الجديد اللذين يرغب في تشكيلهما في العراق، فإنها الموضوعات

(١) ينظر: أرندت، حنة، في العنف، ص٣٧.

(٢) مكية، كنعان، جمهورية الخوف، ص١٢٩.

المجسدة للسياسة الموجودة في كل مجال من مجالات الحياة: في مناهج التعليم، في وسائل الاعلام، في البرامج الاجتماعية، في تدريب الرجال وانضباطهم في الجيش والمليشيا وفي الحزب[١].

ومن الواجب القول، إنه يجب التمييز بين العنف المادي والعنف المعنوي فالأول هو العنف المباشر الذي يتناول الجسد، وأشكاله أكثر من أن تحصى.

فإذا لم تمارس الدولة هذا النوع من العنف فهذا لا يعني أنها لا تسبب العنف المعنوي الناشئ عن حالة عنف، فالعنف في هذا المعنى ندعوه عنفا مع كل مبادرة تتدخل بصورة خطرة في حرية الآخر، وتحاول أن تحرمه حرية التفكير والرأي والتقرير، وتنتهي (بشكل خاص) بتحويل الآخر الى وسيلة أو اداة من مشروع يمتصه ويكتنفه، دون أن يعامل كعضو حر أو كفؤ [٢].

وهذه التقسيمات لأنواع العنف ضرورية في فهم العنف الذي مارسه البعث؛ لأن الاهتمام المتسلط لكل امرئ بأن يضع قناعاً في مكان العمل، وعند تعامله مع موظفيه وفي العلاقات مع الجيران،

(١) مكية، كنعان، جمهورية الخوف، ص١٢٩.

(٢) العكرة، أدونيس، مادة العنف ضمن الموسوعة الفلسفية العربية(تحرير معن زيادة)، مركز الأنماء القومي، بيروت، مج الاول، ط أولى، ١٩٨٦، ص ٦٢٦.

وحتى امام العائلة، منتشر بشكل كبير في العراق اليوم لدرجة أنه من المحتمل أن يصبح تمييز الفعل الاصلي للخداع مشوشاً.

إن القناع يضعه المرء باكتمال، أنه يلتصق به لدرجة أنه لم يعد من الممكن أن يخلعه مثل القوقعة التي علقت عليها صدفتها[١].

ثالثا/ اجتماعياً-سياسة الخوف وإعادة بناء المجتمع (تأسيس المجتمع الجماهيري):

بالتأكيد إن التجمعات ليست وليدة اليوم، إلا أن تحشيد هذه التجمعات حول فكرة ما سواء كانوا مؤمنين بها أم غير ذلك، هي وليدة القرنين الماضيين -أي التاسع عشر والعشرين-، إذ تنبأ بعض الفلاسفة منذ أوائل القرن التاسع عشر بولادة (رجل الجمهور) وحلول عصر الجماهير[٢].

(١) مكية، كنعان، جمهورية الخوف، ص١٧٤.

(٢) ينظر: أرندت، حنة، أسس التوتاليتارية، ص٤٤.

ويشير أحد المصادر إلى أنَّ مفهوم الجماهير نشأ مع مفهوم المجتمع الجماهيري[١].

ومن الممكن القول أن رجل الجمهور لا يعني ذلك الفرد المندمج في الجماعة والذي يمتلك قاعدة من العلاقات الاجتماعية بل إن الميزة الرئيسة في رجل الجمهور ليست الفظاظة أو التخلف العقلي، إنما تكمن في الانعزال والنقص في العلاقات الاجتماعية السوية[٢].

ولعل إحدى سمات حقبة البعث هي خراب العلاقات الاجتماعية، ونشوء علاقات مشوهة لا تمت إلى المجتمع العراقي بصلة.

لقد وظّف حزب البعث سياسة الخوف في تقوية شرعيته التي ربطها بالجماهير أو إنه أوحى إلى ذلك، عبر القول بأن شرعية البعث تنبع من الجماهير ومن الثورة التي تمت باسم الجماهير.

---

(١) ينظر: بيلامي، ريتشارد، صعود الجماهير وصناعة نظرية الديمقراطية الحديثة، ضمن كتاب الفكر السياسي في القرن العشرين، مج الأول، تحرير تيرنس بول وريتشارد بيلامي، ترجمة مي مقلد مراجعة طلعت الشايب، المجلس القومي للترجمة، القاهرة، ط اولى، ٢٠٠٩، ص ١٠٤.

(٢) أرندت، حنة، أسس التوتاليتارية، ص٤٦.

وإن الدولة الجديدة ورسالتها في الفكر البعثي كانتا فعلياً مرادفين لـ «الأمة العربية أو الجماهير» وهو ما اشتق كتسمية سياسية للجماعة المنصهرة في بوتقة واحدة. ومن الممكن القول إن اعتماد البعث على توظيف الجماهير لم يكن سمة له وحدة بل يرتبط ذلك مع أغلب الحركات الشمولية التي تسعى إلى اشراك الجماهير في تنفيذ مشاريعها.

وربما يرجع سبب نشوء هذه الجماهير نتيجة الاستئصال من الجذور المرتبط بالمدن الحديثة وتفكك الأسرة، فالإنسان الجماهيري، المغترب، والمنعزل، والمقتلع من الجذور عاجز عن التعبير عن مصالحه، قدر عجزه عن تنظيمها، فهو لا يستطيع أن يكون عقلانياً في أفعاله، لأنه غير قادر على أن يحدد أي مصلحة اصيلة ويمارسها. وهذا ما يفسر لنا الخراب الغريب الذي لحق بالسياسة في القرن العشرين[1].

ومن أبرز سمات الجماهير أنها غير ميالة كثيراً للتأمل، وغير مؤهلة للمحاكمة العقلية، ولكنها مؤهلة جداً للانخراط في

(١) اهرنبرغ، جون، المجتمع المدني (التاريخ النقدي للفكرة)، ترجمة علي حاكم وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، مراجعة فالح عبد الجبار، ط أولى، ٢٠٠٨، ص٣٤٣.

الممارسة والعمل[١].

وهناك تطور قد حصل في سياسة البعث وهو انتقالها من التعبئة الجماهيرية بواسطة المشاهد المشحونة بالقسوة الى سلطة مبنية على خوف متأصل في نفوس الجماهير[٢].

وكذلك ما يلفت الانتباه التحول العكسي الذي حصل لدى الجماهير، وفي ذلك يقول أحد الباحثين: «كانت الجماهير في تموز ١٩٧٩م، داخل وخارج الحزب، متفرجة عابرة، بينما كانت في كانون الثاني عام ١٩٦٩م مشاركة نشطة»[٣].

وكل هذا يتفق مع القول بأن الجمهور سريع التأثر، سريع التصديق، يعوزه الحس النقدي، ولا وجود في نظره للمستبعد الحدوث[٤]، وإن النظم الدكتاتورية عندما تشتغل على الجماهير وترفض أي صفة للفردانية، ذلك أن الفرد المنخرط في الجمهور

(١) لوبون، غوستاف، سيكولوجية الجماهير، ترجمة وتقديم هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، ط أولى،١٩٩١، ص٤٥.

(٢) ينظر: مكية، كنعان، جمهورية الخوف، ص١٢٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص١٣٢.

(٤) فرويد، سيغموند، علم نفس الجماهير، ترجمة جورج طرابشي، دار الطليعة، بيروت، ط أولى، ٢٠٠٦، ص٣٣.

يكون غير واع بأعماله، وحالته أشبه بالمُنوم مغناطيسياً، أما الأفراد الذين لا ينخرطون فنسبتهم ضئيلة، والفرد المنخرط في الجمهور لا يصبح هو نفسه، بل عبارة عن انسان آلي[١].

وهذا ما حاول البعثيون توظيفه وليس هم وحدهم، إنما كل النظم الشمولية في العالم.

إن الدولة الشمولية -التوتاليتارية- تحقق شموليتها من خلال عسكرة المجتمع المدني والتعبئة الكلية للسكان في مجهود الحرب، وداخل هذه الدينامية تسعى الدولة لتصبح مجرد وسيلة لتسريع وتيرة عملية الهدم التي ستندثر داخلها بدورها[٢].

وإن عسكرة المجتمع مع البعث، قد أنهت إمكانية الفرد للتخلي عنها سواء أكان انسان عادي أم مسؤول، بل أصبحت هي الأساس أي العسكرة، أما المدنية فهي الاستثناء.

ويمكن القول، عندما يصبح الخوف، والعنف، والامتثال،

---

(١) ينظر: لوبون، غوستاف، سيكولوجية الجماهير، ص٥٩-٦٠.

(٢) ينظر: بلان، غيوم سيبرتان، الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة عز الدين الخطابي، مراجعة جورج كتورة، المنظمة العربية للترجمة، ط أولى، ٢٠١١، ص٢٦٨.

هـو الـشيء الطبيعـي يحتـاج المـرء أكثـر مـن أي وقـت، لأن يحـارب ذلـك ولا تنبـع هـذه الحاجـة مـن رغبـة ملحـة للإطاحـة بالطغيـان الـذي يحيـط بـه، بـل إن المسـألة ببسـاطة هـي الحفـاظ عـلى درجـة مـن الاتـزان النفـسي لكـي يسـتمر في روتـين حياتـه اليوميـة[١].

والنتيجـة هـي تجمـع سـكاني غـير قـادر عـلى الدفـاع عـن نفسـه، غـير قـادر عـلى التفكـير أو تجميـع الخـبرة في التعامـل مـع نفسـه، وذلـك فهـو عرضـة في أي وقـت لأن يصـدق أكثـر الأكاذيـب خيـالاً[٢].

ولكـن مـا الـذي قابـل رجـل الجمهـور المندمـج بأفـكار البعـث سـواء أكان مؤمنـاً بهـا أم خائفـاً مـن سـلطة البعـث؟ إنـه الرجـل المنعـزل وهـو مـن اعتـزل وسـط حياتـه الخاصـة وجعـل يكـرس نفسـه لعائلتـه ولتقدمـه المهنـي[٣].

وعـلى الرغـم مـن أن انمـوذج الرجـل المغفـل قـد أنتـج مـع سياسـة البعـث، إلا إنـه قـد سـاد بقـوة مـا بعدهـا أي مـا بعـد ٢٠٠٣م.

---

(١) ينظر: مكية، كنعان، جمهورية الخوف، ص١٢٠.

(٢) أرندت، حنة، أسس التوتاليتارية، ص٧٧.

(٣) بيللامي، ريتشارد، صعود الجماهير وصناعة نظرية الديمقراطية الحديثة، ص١١٥.

ومن الواجب الإشارة إلى وصف ما كان عليه الإنسان العراقي في ظل سياسة البعث، إذ أن استقلالية الفرد وانعزاله عن البناء الهرمي المجتمعي المعتاد وعن الانتماءات التقليدية المعروفة، قد حول أهالي المجتمعات الجماهيرية إلى تكتلات من أفراد تفتقر إلى التماسك، وجعلتهم أكثر عرضة للتصرف كالعوام[١].

بل ما هو أكثر من ذلك، فالاستبداد المطلق قد دفع العراقيين إلى التخلي بالجملة عن كل الأمور العامة، فلم يبق أمامهم سوى الوقوع في الدوائر الخانقة لمفردات الهوية الأصغر فالأصغر: كالعشيرة، والطائفة الدينية، والولاء للعائلة، وأخيراً الحرص على المصلحة الشخصية للفرد»[٢]، وليس هذا فحسب بل إن العمود الفقري للإدارة السياسية هو أن يهين كل مستوى من مستويات السلطة المستوى الذي يليه مباشرة[٣].

ولابد هنا من الإشارة إلى ملاحظة مهمة وهي أن الناس

(١) ينظر: مكية، كنعان، جمهورية الخوف، ص٩٢.

(٢) ينظر: فوكوياما، فرنسيس، التصدع العظيم(الفطرة الانسانية واعادة تشكل النظام الاجتماعي)، ترجمة عزة حسين كبة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ص٣٨-٣٩.

(٣) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص٢٩٧.

في المجتمعات الاستبدادية غالباً ما يلتزمون بالقوانين ويطيعونها مقارنة مع من يعيش في نظم ديمقراطية، لكن لا يعني هذا التزاما، بقدر ما أنه يعكس الخوف من العقاب القاسي الذي يتعرضون له في حال عدم التزامهم، وفي حال تغير الحكم تجد هناك ارتفاعاً في معدلات الجريمة وغياب كامل للخوف من المؤسسات الأمنية[١]، وهذا ما حصل بعد ٢٠٠٣م، حينما انتهت البعثية كمسمى لكن بقيت آثارها.

تنبثق الحالة الشمولية أو التوتاليتارية دائماً من درجة تفتت المجتمع إلى ذرات فردية، ولكنها لا تتحقق من دون تقويض أو امتصاص الروابط الاجتماعية التعددية التي تحمي الذرات الاجتماعية، فبإنهاء وجود التعددية المؤسساتية، وإزالة الاتحادات والروابط الوسيطة، التي تعوض عن شبكات القرابة الحامية سابقاً بفعل قمع الدولة لهذه الروابط [٢].

(١) ينظر: حنة أرندت، أسس التوتاليتارية، ص٥٥.

(٢) اهرنبرغ، جون، المجتمع المدني (التاريخ النقدي للفكرة)، ترجمة علي حاكم وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، مراجعة فالح عبد الجبار، ط أولى، ٢٠٠٨، ص٣٤٣.

وهـذا مـا تسـعى إليـه التوتاليتاريـة، فهـي تعتمـد عـلى التنظيـمات الجماهيريـة، التـي تضـمّ أفـراداً مبعثريـن ومعزولـين.

رابعا / تأريخياً -أهمية دراسة أرشيف البعث:

مـن الأهميـة بمـكان القـول بـأن دراسـة أرشـيف البعـث معرفيـاً مهمـة جـداً، وذلـك مـن أجـل التعريـف والتأسـيس لحفظـه في الذاكـرة عـبر تقديـم مجموعـة مـن الاصـدارات تكـون بمتنـاول القـارئ العـام مـن دون الدخـول بتفاصيلهـا.وفي الوقـت نفسـه، ينبغـي القـول أن الوثائـق التـي أعيـدت إلى العـراق في ٢٠٢٠وفي سـنوات سـابقة، مـا هـي إلا الجـزء الصغـير مـن أرشـيف حـزب البعـث في العـراق، الـذي ينبغـي تقديـم دراسـات وبحـوث عراقيـة تُنجـز اعتـماداً عليـه، أو الاطـلاع عـلى محتوياتـه في أقـل تقديـر، والسـؤال المهـم اليـوم يتمثـل بكيفيـة التعامـل مـع تلـك الأرشـيفات بحيـث يمكـن الافـادة منهـا بالشـكل الأمثـل، اجتماعيـاً وأكاديميـاً وقانونيـاً عـبر تشـكيل فريـق احـترافي لـه درايـة بالتعامـل مـع هكـذا وثائـق، عـلى الرغـم مـن تأكيـد أحـد المعنيـين، أن العـراق قـد خـسر أكثـر مـن ٤٠٪ مـن أرشـيفه. ويمكـن تقسـيم ارشـيف دولـة البعـث إلى التقسـيمات الآتيـة بالاعتـماد عـلى مـا متوفـر مـن أرشـيف في المراكـز الغربيـة سـواء مركـز هوفـر أم

مركـز أبحـاث تسـجيلات النـزاع :-

١- **مجموعـة بيانـات الشـمال وثائـق شـمال العـراق**، وتـم الحصـول عليهـا بعـد ١٩٩١م، ونقلـت إلى الولايـات المتحـدة الأميركيـة بـين عامـي ٩٢-١٩٩٣. وقـد عـاد الأرشـيف إلى الحكومـة العراقيـة عـام ٢٠٠٥، فضـلاً عـن نسـخة رقميـة اشـتغل عليهـا كنعـان مكيـة، وقـد أُنجز بحث مشترك بين هيومن رايتس ووتش ووكالة استخبارات الدفـاع الأمريكيـة عندمـا كانـت المجموعـة في مجموعـة الأرشـيف في أميركا.

ونقـلاً عـن أحـد الباحثـين العراقيـين فقـد فتحـت جهـود بيـتر غالبريث-وهـو مـن أوائـل الدارسـين للأرشـيف العراقـي، نتيجـة لعملـه في لجنـة العلاقـات الخارجيـة لمجلـس الشـيوخ-وكنعان مكيـة المجـال أمـام الباحثـين لإجـراء دراسـاتهم الخاصـة بمجموعـة بيانـات شـمال العـراق، بعـد إتاحتهـا لهم. وقـد ورّد في البحـث الصـادر عـن هيومـن رايتـس:

وفي ظـل الأرقـام المتباينـة الخاصـة بعـدد القتـلى الكـرد، تبنّـى غالبريـث الرقـم الرسـمي الـذي دأب الكـرد عـلى تقديمـه وهـو نحـو ١٨٠ ألفـاً، فيـما ذهـب مكيـة في كتابـه (القسـوة والصمـت) الصـادر في

١٩٩٣، إلى أن العدد أقل من ذلك، مستنداً إلى فيديو يعترف فيه علي حسن المجيد، المسؤول التنفيذي الأول عن حملات الأنفال، بأن العدد لا يزيد على ١٠٠ ألف قتيل. فضلاً عن ذلك، دُمّرت أربعة آلاف قرية وهُجّر الناجون من المناطق المستهدفة إلى مخيّمات تابعة لسلطات البعث.

وبحلول المرحلة الثامنة والأخيرة من الحملات، لم تبقَ في كردستان العراق سوى ٦٧٣ قرية. وقد نال الآشوريون نصيبهم من هذا الدمار، إذ هُدمت لهم ٨٠ قرية، وقُتل أو اختفى نحو ألف آشوري.

ولم تسلم الأقليات الأخرى في شمال العراق من تدمير القرى والقتل والترحيل، بما في ذلك الأيزيديون والتركمان والشبك. ولما كان شمال العراق ملاذاً آمناً لمعارضي حزب البعث، فقد ألقي القبض على عدد من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي، وكان مصيرهم الإعدام.

٢- **الأرشيف الكويتي**، وتم الحصول عليه بعد ١٩٩١، وهو الأرشيف الذي وجد في الكويت بعد انسحاب القوات العراقية.

٣- **الأرشيف الأميركي بعد ٢٠٠٣م**. وهذا الأخير يشكّل نحو

٩٠ في المئة من أرشيف البعث المكتشف، وفق معظم التقديرات ما بين ١٠٠ و١٢٠ مليون صفحة.

٤. أرشيف القيادة القطرية بعد ٢٠٠٣ وجزء منه سلّمته مؤسسة الذاكرة-مؤسسة كنعان مكية-إلى الحكومة العراقية عام ٢٠٠٩، بعدما أكملت مشروع العمل على أرشفته وتصنيفه ومسحه ضوئياً، وأغلب هذا الأرشيف متوفر في معهد هوفر في الولايات المتحدة الاميركية.

٥- الأرشيف اليهودي بعد ٢٠٠٣.

ضرورة دراسة الوثائق والأرشيف المهدور:

إذا استثنينا بعض الكتابات، فإنه لم ينشر أيّ من نتائج دراسات الأرشيفات والوثائق البعثية إلا النزر اليسير، أما دراسة الأرشيف بشكل كامل، فلا يوجد إلا الدراسة التي قدمتها هيومن رايتس ووكالة الاستخبارات الأميركية عن وثائق الشمال أو الأرشيف الكردي، وكذلك الوثائق التي جمعها مركز أبحاث تسجيلات الصراع ومحاولات أخرى محدودة لمؤسسات وشخصيات كردية، فضلاً عن بعض الدراسات التي صدرت لباحثين عراقيين وأجانب بالاعتماد على بعض الوثائق.

الفصل الثاني

التأسيس المعرفي
لدراسة جرائم حزب البعث في العراق
(مقدمة وثائقية)

الأستاذ عبد الهادي معتوق سلطان

مُقدمة

يـأتي هـذا البحـث إكـمالاً لمـا دونـه يـراع الأخ الدكتـور قيـس نـاصر في بحثه عـن التأسيس المعـرفي لدراسـة جرائـم حـزب البعـث في العراقـي، بـل هـو مكمـل لـه ويمثـل الجانـب العمـلي منـه.

فهـو وثيقـة تأريخيـة حيّـة، دُوّنـت فيهـا صفحـة مشرقـة مـن أشرف صفحـات النضـال التـي سـجّلها أبنـاء العـراق خـلال أكثـر مـن ثلاثـة عقـود عجـاف عاشـها الشـعب العراقـي في ظـل النظـام الشـمولي البعثي المجـرم الـذي أحـرق الأخـضر واليابـس في عـراق المقدسـات.

ويـأتي هـذا البحـث أيضـاً ليسـجّل بصـدقٍ طبيعـة الجرائـم التـي ارتكبهـا نظـام البعـث في العـراق لتضعـه في المرتبـة الأولى مـن الأنظمـة الشـمولية والشـوفينية، التـي مارسـت أبشـع أنـواع الظلـم بحق شـعبها وبحـق شـعوب المنطقـة ،باختصـار شـديد، البحـث وثيقـة تأريخيـة، ونفحـة روحيـة، هبّـت مـن عمـق الغيـب أو أعـماق السـماء، لتذكـر وبإيجـاز شـديد المأسـاة التـي عاشـها الشـعب العراقـي في تلـك السـنين العجـاف مـن نظـام حـزب البعـث الـذي عـاث في الأرض فسـاداً.

في البحث الموثق الموجز هذا، سنتطرق بالوثائق إلى بعض جرائم صدام في هذا المضمار وهي لا تُعدّ ولا تحصى، وسيرى القارئ العزيز، من خلال الوثائق المعروضة الطبيعة السادية التي أتصف بها حزب البعث وقائده الضرورة.وسيرى أيضاً اختلاف وتعدد هذه الوثائق باختلاف موضوعاتها، ولكنها التقت على هدف واحد هو فضح الجرائم البشعة التي اقترفها النظام البعثي المباد ضد أبناء الشعب العراقي بمختلف طوائفه، وسنرى من خلالها، الدور الذي أدته الأجهزة القمعية التي اشتركت في جريمة إبادة الشعب العراقي بمختلف طوائفه.

ونؤكد هنا أن الوثائق التي سنذكرها هنا تمثل النزر اليسير من عشرات الملايين من الوثائق التي تم الكشف عنها، ولاسيما بعد سقوط النظام المقبور، وللأسف هُرِب قسم كبير منها إلى خارج الوطن وتم إعادة قسم منها، وبتنا نستجدي الوثيقة من هنا وهناك!

ولكي تؤدّي مؤسسات العدالة الانتقالية دورها بالشكل المطلوب، فلا بد من إعادة هذه الوثائق كاملة إلى العراق وتشكيل مؤسسة تأخذ على عاتقها أرشفة هذه الوثائق ونشرها من خلال

سلسلة وثائقية لتعرف الأجيال القادمة الدور الذي قام به الطاغية المقبور وحزبه الشمولي في إذلال الشعب العراقي الجريح.

ونسأل الله أن يؤيّد أعمالنا وأقوالنا دائماً بالحقّ، وأن يؤيّد الحقّ بنا، فهو سبحانه وحده نعم المولى ونعم النصير.

أولاً/ جريمة الإبادة الجماعية:

إنَّ نظام حزب البعث الصدامي في العراق، نظام لا يؤمن بغير سياسة (سفك الدماء) و(الرعب) و(العنف) و(الإرهاب). وسلطة هذا النظام ترى أن بقاءها مرهون بتخويف الشعب وكل الوجودات السياسية والدينية، لذلك اعتمد الطاغية صدام الديكتاتورية كأسلوب حكم يضمن له ولزمرته الاستمرار في التسلّط وهو الهدف الذي أعلنوه منذ مجيئهم المشؤوم في صبيحة ١٧/ ٧/ ١٩٦٨.

نصت اتفاقية منع إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ والتي صادق عليها العراق في ٢٠ / يناير عام ١٩٥٩[1]، ويقصد بالإبادة الجماعية التدمير المتعمد للجماعات الدينية أو القومية أو العرقية، وقد اقترن مصطلح جريمة الإبادة الجماعية

(١) قانون المحكمة الجنائية العليا رقم ١٠ / ٢٠٠٥ / المادة ١١ / ثانياً.

وشاع مع النازية أولاً، إذ جرى قتل الملايين من البشر بسبب دينهم أو أصلهم العرقي واعتبرت الجريمة من نمط الجرائم ضد الإنسانية حتى لو لم تكن الجريمة المرتكبة تشكل خرقاً للقانون الداخلي في الدولة التي ترتكب فيها الجريمة.

ومن أنواع هذه الجرائم:

١ -قتل أعضاء الجماعة.

٢ -إلحاق الأذى الجسدي أو الروحي بأعضاء الجماعة.

٣ -إخضاع الجماعة الى ظروف قاهرة يراد منها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً، وغيرها.

وقد تكون الإبادة جسدية وتتمثل في قتل الجماعات بالغازات السامة ، أو الأسلحة الكيمياوية كما حدث في حلبجة في كردستان العراق أو اعدامهم ودفنهم أحياء أو بأية وسيلة تزهق الروح وهو ما حصل مع الكُرد الفيليين ومع عشرات الآلاف في وسط العراق وجنوبه في أثناء الانتفاضة الشعبانية في آذار ١٩٩١ وما بعدها وفقاً لاعترافات الكثير من عناصر

الأجهـزة الأمنيـة الذيـن فـروا مـن بغـداد، ووفقـاً لمجريـات المحاكـمات العلنيـة التـي جـرت وتجـري بحـق المسـؤولين البعثيـين السـابقين.

أمـا بواعـث الجريمـة فقـد تكـون دينيـة أو طائفيـة أو سياسـية أواجتماعيـة[1].

ثانياً/ضوابـط التعامـل مـع أقربـاء عناصـر المعارضـة العراقيـة:

«النبتة الضارة تجتثّ من جذورها كي لا تنمو من جديد»....

صـدام حسـين عـن استفسـار مـن كادر حـزبي لمـاذا يعاقـب الأهـل..في أواخـر السـبعينات..

في الزمـن المـر، زمـن البعـث المقبـور، لا يحتـاج الإنسـان إلى الاتهـام بالانضـواء تحـت خيمـة حـزب الدعـوة الإسـلامية الواسـعة سـوى لحيـة بسـيطة، وأثـر سـجود يعلـو جبهته..فضـلاً عـن المواظبـة عـلى الصـلاة في مسـجد أو حسـينية..هذه الصـورة تعطينـا تصـوراً

(١) منـذر الفضـل، جرائـم الأنفـال إبـادة الجنـس البـشري وجرائـم ضـد الإنسـانية، دراسـة مقدمـة لمؤتمـر المقابـر الجماعيـة الأول الـذي أقيـم في لنـدن في ١٦/٦/٢٠٠٦..

عن حجم الرعب الذي أثاره هذا الحزب في قلب السلطة البعثية المرعوب، مما دفع النظام المقبور إلى استبدال آلياته في مواجهة المد الإسلامي في العراق..

الضوء الأخضر:

كان القرار السيء الصيت الذي أصدره الطاغية المقبور في ٣١/ ٣/ ١٩٨٠م والذي يقضي بإعدام كل من ينتمي إلى حزب الدعوة الإسلامية وكل من يحمل أفكاره ويروجها أو يتعاطف معها، وتسري أحكامه بأثر رجعي، من أبشع القرارات التي أصدرها النظام المقبور، إذ كان بداية القتل الجماعي لجميع المعارضين لهذا النظام الفاشي، وبداية المقابر الجماعية التي ملأت أرض الرافدين، فأغلب الذين قتلوا قبل هذا التاريخ قد سلمت أجسادهم الطاهرة الى ذويهم، ولكن إقرار هذا القرار، كان بداية لعشرات آلاف الجرائم التي قام بها البعثيون ضد أبناء الشعب العراقي..

وقد جاء في القرار :

((استناداً الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٨٠م ما يلي:

لما كانت وقائع التحقيق والمحاكمات قد أثبتت بأدلة قاطعة أن حزب الدعوة هو حزب عميل مرتبط بالأجنبي وخائن لتربة الوطن ولأهداف ومصالح الأمة العربية، ويسعى بكل الوسائل إلى تقويض نظام حكم الشعب ومجابهة ثورة (١٧) تموز مجابهة مسلحة، لذلك قرر مجلس قيادة الثورة تطبيق أحكام المادة (١٥٦) من قانون العقوبات بحق المنتسبين إلى الحزب المذكور مباشرة أو العاملين لتحقيق أهدافه العميلة تحت واجهات أو مسميات أخرى. ينفذ هذا القرار على الجرائم المرتكبة قبل صدوره التي لم يصدر قرار بإحالتها على المحكمة المختصة.

صدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثورة

ويذكر أن المادة (١٥٦) من قانون العقوبات تنصّ على ما يأتي:

(يعاقب بالإعدام من ارتكب عمداً فعلاً بقصد المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها وكان الفعل من شأنه أن يؤدي إلى ذلك).

في هذا الملف نوضح جزءاً من وثائق مديرية الأمن العامة، ووثائق المكتب العسكري لحزب البعث الفاشي، ويوضح عدد الضحايا الكبير سعة انتشار حزب الدعوة في صفوف الجيش في هذه المدة -أي بين ١٩٧٩ و ١٩٨٢ -تاريخ الوثائق، كما تشير المعلومات إلى أن الإعدامات أمتدت من أطراف البصرة حتى أطراف الموصل، وفي هذه المرحلة بدأت البذور الأولى للإبادات الجماعية وللمقابر، إذ دفن النظام الفاشي (٥٠) فرداً من أعضاء حزب الدعوة من أبناء كربلاء وهم أحياء، فيما أعدم (٦٢٠) في يوم واحد من شهر تشرين عام ١٩٨١ وتصاعدت وتيرة الاعدامات في عام ١٩٨٢.

وهذا الملف يعطينا صورة عن حجم الوحشية التي كان النظام الفاشي يجابه بها الحركات المعارضة لنظامه الشمولي.ولم

يكتف هذا النظام بإعدام هذه الكوكبة الكبيرة من العراقيين، إنما أحال حياة عوائلهم إلى جحيم، وهذا ما عمل به رسمياً على وفق القرار السري ذي العدد/ ٢٤/ ١٩٠١٩ الصادر عن القيادة القطرية لحزب البعث / مكتب أمانة سر القطر في ١٠/ ٣/ ١٩٨١ تحت عنوان : (الضوابط الخاصة بكيفية التعامل مع أقرباء المجرمين من عناصر حزب الدعوة العميل).

((سري للغاية))

إلى/ القيادات الرأسية في القطر كافة

الموضوع/ الضوابط الخاصة بكيفية التعامل مع أقرباء المجرمين المحكومين من عناصر حزب الدعوة العميل

تحية رفاقية/ لاحقاً لكتابنا المرقم ٣٢٨٧١ في ١٣/ ٨/ ١٩٧٩ تشمل الضوابط المبينة في أدناه منتسبي وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ورئاسة المخابرات العامة ووزارة الخارجية ومنظمة الطاقة الذرية وكما يلي:

١ - أقرباء المجرمين المحكومين بالإعدام من الدرجة الأولى يخرجون من الأجهزة المذكورة.

٢ - أقرباء المجرمين المحكومين بالإعدام من الدرجة الثانية يجري تعيينهم متوخين بذلك درجة تأثرهم بأقاربهم وعلى ضوئها يجري إخراجهم أو بقائهم أو نقلهم من الأجهزة أعلاه.

٣ - أقرباء المجرمين من المحكومين دون الإعدام يقيمون على أساس تأثرهم ودرجة ولائهم للحزب والثورة.

٤ - تضاف درجة واحدة أعلى من درجتهم عند نقلهم أو إحالتهم على التقاعد بصورة عامة راجين التفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم...ودمتم للنضال

الرفيق علي حسن المجيد

مدير عام مكتب أمانة سر القطر

نسخة منه إلى/ مجلس قيادة الثورة/ المجلس الأعلى لأمن الدولة/ مكتب السكرتارية / كتابكم المرقم ٣٤/ ٢٩٤ في ١٨/ ٤/ ١٩٨١ للتفضل بالعلم لطفاً.

حزب البعث العربي الاشتراكي — امة عربية واحدة — ذات رسالة خالدة

القطر العراقي

القيادة القطرية / مكتب امانة سر القطر

العدد / ٢٤/ ١٩٠١١
التاريخ / ١٥/ ٢/ ١٩٨١

((سري للغاية))

الى / القيادات الرابطة في القطر كافة

الموضوع / الضوابط الخاصة بكيفية التعامل مع ابناء المجرمين المحكومين من عناصر حزب الدعوة العميل

تحية رفاقية /

لاحقا لكتابنا المرقم ٣٢٨٧١ في ١٣/ ٨/ ١٩٧٩ ،
تتعلق الضوابط المبينة في ادناه منتسبي وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ودائرة المخابرات العامة ووزارة الخارجية ومنظمة الطاقة الذرية وكما يلي /

١ ـ ابناء المجرمين المحكومين بالاعدام من الدرجة الاولى يخرجون من الاجهزة المذكورة .
٢ ـ ابناء المجرمين المحكومين بالاعدام من الدرجة الثانية يجرى تحييدهم وتخرجون بذلك درجة تاثرهم بانابهم وعلى ضوء ما يجرى اخراجهم او بقائهم او نقلهم من الاجهزة اعلاه .
٣ ـ ابناء المجرمين من المحكومين دون الاعدام يبقون على اساس تاثرهم بدرجة ولائهم للحزب والثورة .
٤ ـ تنقل درجة واحدة لعلى من درجتهم عند نقلهم او احالتهم على التقاعد بصورة عامة . راجين التفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم ...

وتقبلوا التحيات

الرفيق
علي حسين مجيد
مدير عام مكتب امانة سر القطر

نسخة منه الى /

مجلس قيادة الثورة / المجلس الاعلى / من الدولة / مكتب السكرتاريه / كافة المرقم ٢٤/ ١٩٤ في ١٨/ ٢/ ١٩٨١ للتفضل بالعلم للطلب .

التعليق:

تظهر الوثيقة الصادرة عن القيادة القطرية للسلطة البعثية تعليمات عن كيفية التعامل مع أقارب من تعتبرهم السلطة مناوئين لها، وقد أثبتت وثائق عديدة أخرى وتقارير وأحداث كثيرة طبيعة المعاملة التعسفية التي يلقاها أقارب معارضي السلطة دون ذنب اقترفوه فمنهم من يطرد عن عمله أو يحرم من مواصلة دراسته وآخرون يتم وضعهم تحت الرقابة المشددة، حتى أن بعضهم تم اعتقالهم وتعذيبهم أو اعدامهم ولم يستثنَ من ذلك الاطفال أو النساء من أقارب المعارضين.

تعاملت السلطة مع العائلة، ولا سيما بعد صدور قرار إعدام الدعاة عام ١٩٨٠، على أنها وحدة واحدة كل عضو منها مسؤول عن أفعال أعضائها الآخرين ويتحمل نتيجة تلك الأفعال أن كانت متعارضة مع السلطة. كنتيجة لذلك سنت عدة ضوابط لكيفية التعامل مع أقرباء «الأحزاب المعادية» وأقرباء الهاربين من الخدمة العسكرية. ماهية العقوبة وشدتها اختلفت من حالة إلى أخرى ومن فترة إلى فترة أخرى.

ففضلاً عن العقوبات الإدارية كالنقل إلى دوائر غير حساسة

أو الحرمان من القبول في بعض الكليات والمعاهد أو من الزمالات والدراسات العليا خارج القطر، شلمت تلك العقوبات أيضاً الحجز لأقرباء الهاربين إلى خارج البلاد، أو الذين لم يلقَ القبض عليهم والتسفير إلى إيران لأطفال ونساء بعض أعضاء حزب الدعوة، والترحيل القسري لأقرباء البيشمركة ومصادرة أموالهم، وتضمنت في بعض الأحيان أيضا، الإعدام، والتعذيب من أجل نزع الاعترافات من المطلوبين.

ثالثاً / إجراءات ظالمة :

يوضح كتاب المكتب العسكري لحزب البعث المرقم ع/ ٧٨/ ٧٧٠٠١ في ١٤/ ٨/ ١٩٨١ الإجراءات القانونية أو الحزبية والإدارية التي تشمل :

أ-أخوة المعاقبين، ب-أخوات المعاقبين، ج-أبناء المعاقب

د-أبناء الأخ، هـ-زوجة المعاقب.

و-نساء المحكومين بالإعدام وأبناء الأخت أو الأعمام أو الأخوال كمؤشر لتقرير الحالة والتأثير التبادلي من المحكوم والمعدومين وفق ماتقدره.

ز-إذا أومأت المنظمة بالمحافظة إجراء استثناء من الحالات الواردة من أولاً فعليها أن تقدم تقريراً خطياً إلى القيادة تبين مبرراتها باستثناء الحالة.

وكانت العقوبات تشمل:

أ.يمنع تنظيمهم في (حزب البعث) وفصل المرتبطين منهم بالحزب حالياً.

ب.عدم قبولهم في الكليات والمعاهد والمدارس ذات العلاقة

بالقوات المسلحة بما في ذلك المخابرات وأجهزة الأمن الداخلي.

ج.عدم قبولهم في الكليات والمعاهد والمدارس المقرر غلقها للحزب والحزبيين فقط (مثل كلية التربية وكلية الآداب).

د.عدم قبولهم في الزمالات والدراسات العليا خارج القطر.

هـ.عدم توظيفهم في المراكز الحساسة وابعاد الموجودين منهم حالياً وهي:

١.المؤسسة الإعلامية الثقافية.

٢.الطيارون ومؤسسة الطيران.

٣.وظائف أمانة سر القطر وأمانة مجلس قيادة الثورة والمكاتب التابعة لمجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء.

و.عدم توظيفهم في النقابات العراقية خارج القطر.

تشديد العقوبات الادارية:

تشددت تلك العقوبات الإدارية بعد ذلك، إذ شملت بالنقل من الوظائف الأقارب من الدرجة الأولى والثانية والثالثة كما ينصّ على ذلك كتاب ديوان الرئاسة المرقم ٤٣١٣٠ في ٦/ ١٠/ ١٩٨٧ : «تشمل هذه الضوابط الدوائر العليا للحزب

والثورة ومنظمة الطاقة الذرية وجهاز الأمن الخاص وجهاز المخابرات ومديرية الأمن العامة ومديرية الأستخبارات العسكرية العامة والمركز القومي للحاسبات الإلكترونية.

حزب البعث العربي الاشتراكي — امة عربية واحدة — ذات رسالة خالدة
المكتب العسكري
رقم / م/ ٨/ ٧٨ ٢٢٥٥١
في / ١٤ / ٨ / ١٩٨١

قررت القيادة القطرية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١١/ ٨/ ١٩٨١ اعتماد الضوابط التالية بشأن التعامل مع ذوي المعاقبين حزبيا وقانونيا /-

اولا / هناك عناصر تعاقب او عوقبت سابقا وهم ليسوا حزبيين في حزب البعث العربي الاشتراكي وهناك عناصر تعاقب او عوقبت سابقا وهي كانت ضمن تنظيمات الحزب او من غير الحزبيين هي/

ب ـ غير الحزبيين /

١ ـ العناصر التي عوقبت او تعاقب في المستقبل بسبب تجسسها لصالح جهة اجنبية .
٢ ـ العناصر التي عوقبت او التي تعاقب بسبب التامر على سلامة الثورة والحزب .

ب ـ الحزبيون /

١ ـ العناصر التي عوقبت وفصلت من الحزب والتي تعاقب مستقبلا بسبب التجسس لصالح جهة اجنبية او الاندماس لصالح حركة سياسية معادية .
٢ ـ العناصر التي فصلت او ستفصل مستقبلا بسبب فعل تاثري على الحزب والثورة .
٣ ـ العناصر التي فصلت والتي ستفصل بسبب نشاط تكتلي ذو طابع تخريبي وانشقاقي .
٤ ـ العناصر المنشقة عن الحزب اي العناصر التي لازالت تمثل ضمن تنظيم منشق عن الحزب وضاد له وتم صدور قرار بفصلهم سواء كانوا سابقا ضمن تنظيمات الحزب او لم يكونوا اصلا ضمن تنظيمات الحزب .

ثانيا / الاجراءات القانونية او الحزبية والادارية وال درجة من القوس بشمل بعهة ذوي المعاقبين الواردة في اولا وصل المرتبطون بالحزب منهم .

١ ـ اخوة المعاقبين .
ب ـ اخوات المعاقبين .
جـ ـ ابناء المعاقب (بنين وبنات)
د ـ ابناء الاخ
هـ ـ زوجة المعاقب
و ـ نساء المحكومين بالاعدام وابناء الاخت او الاعمام او الخوال يتخذون كمؤثر لتقرير الحالة والتاثير التبادلي من المحكوم والمعذورين وفق ماتقدره
ز ـ اذا ابدت المنطقة الراسية بالمحافظة اجراء باستثناء من الحالات الوارده من اولى داخل فعليها ان تقدم تقريرا خطيا الى القيادة تبين مبرراتها باستثناء الحالة .

ثالثا / النوع لذوي المعاقبين / الوارد مستوى ارتباطهم (العائلي) في ثانيا اعلاه هي/

ا ـ يمنع تنظيمهم في الحزب وفصل المرتبطون منهم بالحزب حاليا .
ب ـ عدم قبولهم في الكليات والمعاهد والمدارس ذات العلاقة بالقوات المسلحة بما في ذلك المخابرات واجهزة الامن الداخلي .
جـ ـ عدم قبولهم في الكليات والمعاهد الغير ذكرها للحزبيين فقط .
د ـ الزمالات والدراسات العليا خارج القطر .
هـ ـ عدم توظيفهم في المراكز الحساسة وابعاد الموجودين منهم حاليا وهي
١ ـ المؤسسة الاعلامية الثقافية .
٢ ـ الطيارين ومؤسسة الطيران
٣ ـ ديوان امانة سر القطر وامانة مجلس قيادة الثورة والمكاتب التابعة لمجلس قيادة الثورة برئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء .
و ـ عدم توظيفهم في النقابات المراقبة خارج القطر .

١. أقرباء المجرمين من الأحزاب المعادية المحكومين بالإعدام من الدرجة الأولى والثانية (الأب،الأم، الزوج،الأبن،الأخ، والأخت) ينقلون من الأجهزة المذكورة في أعلاه إلى دوائر أخرى غير حساسة.

٢. أقرباء المجرمين من الأحزاب المعادية المحكومين بالسجن المؤبد من الدرجة الأولى والثانية يتم نقلهم الى أقسام غير حساسة في نفس دوائرهم المذكورة أعلاه ويتابعون لمدة سنة يتم خلالها دراسة مدى تأثرهم وعلى اساسها يتم أبقاؤهم أو نقلهم الى دوائر أخرى غير حساسة.

٣. أقرباء المجرمين من الأحزاب المعادية المحكومين بالسجن المؤبد أو بالحبس من الدرجة الأولى والثانية يقيمون على أساس تأثرهم ودرجة ولائهم للحزب والثورة وفي ضوء هذا التقييم يتم نقلهم الى أقسام غير حساسة في نفس دوائرهم أو نقلهم الى دوائر أخرى غير حساسة.

رابعاً / حجز أقارب الهاربين:

واجه أقرباء الهاربين من عناصر حزب الدعوة الإسلامية والهاربين من الخدمة العسكرية في مطلع الثمانينات عقوبة الحجز

كما تشير إلى ذلك برقية الأمن العامة المرقمة ٥٥ في ١٢/ ١٠/ ١٩٨٢ «حصلت موافقة وزارة الدفاع على العمل بالضوابط التالية بصدد عوائل الهاربين الى جانب ما أسموه «العدو..»:

ا-إذا كان المجرم الهارب الزوج فيتم حجز زوجته وأطفاله.

ب-اذا لم يكن متزوجاً فيحجز والده ووالدته أو الشخص المؤثر في حالة وفاة ذويه.

ج-حجز أشقاء الهاربين من العسكريين

د-تطبق الضوابط أعلاه على العوائل التي حجزت منذ بداية الحرب مع «العدو..» واستمرار العمل بها.

الى / كافة المعاونيات
من / رابن السليمانية م ١٢
١٩٨٤/١٠/٢٢

رقم المش ٨١٩) ١٥ العلتنا امتعام م ٢٢ بيرقيتها
٥٥١٥٦ في ١٩٨٤/١٠/٢١ . مايلي :- وصلت موافقة
ديوان وزارة الدفاع عن العمل بالضوابط التاليه بصدد عوائل
الهاربين الى جانب العدو الفارسي أ- اذا كان المجرم الهارب
متزوج فيتم حجز زوجته واطفاله ب - اذا لم يتبين تزوج
يتم حجز والده ووالدته او الشخص المؤثر في العائله في حالة وفاة
والديه ج - حجز شقق الهاربين من العديفات د - تطبيق
الضوابط الماده على عوائل التي حجزت منذ بداية الحرب مع
العدو الفارسي وستقرر العمل بها ، لاتخاذ مايلزم على ضوء
ماجاء الماده ٥ اشوفا

المرسل عليم

المستعم كيراسه

٢

٩٩٤
١٠/٢٤

خامساً / التهجير وإسقاط الجنسية العراقية :

قبل أن نطرح قضية (الجنسية العراقية) وملابساتها القانونية، نود تأكيد أن قرار التهجير قد تضمن جملة من المفارقات الصارخة، وإذا أمعنا فيها النظر الدقيق، لوجدنا أنها تكفي دليلاً قاطعاً على أن القرار لا يخضع لأي منطق عقلي سليم، وأنه بعيد تماماً عن أي روح قانونية، وإذا ثبت ذلك فإنه يعني أن هناك دوافعاً خاصة وراء عمليات التهجير.

لماذا التسفير؟

الدافع الحقيقي لتلك الحرب الضارية ضد شريحة الكُرد الفيلية وغيرها من العوائل العراقية المعارضة للنظام البعثي هو في ذهن الرئيس المقبور، وبعد اعدامه ذهب ذلك معه، وأي تفسير لذلك هو مُعرض بأن يكون مجانباً للصواب ،أما المبررات الرسمية التي قدمت في حينها:

١.في كتاب الدكتور فاضل البراك مدير الأمن العام في تلك المرحلة، أن «التبعية الإيرانية ترتبط تأريخياً ونفسياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً بوطنها الإيراني».وفي جزء آخر من الكتاب يقول أن التبعية «انيط بها العمل على معاداة النهوض القومي

والتطلعات القومية للأمة العربية بل الوقوف في وجه أي حكم وطني تحرري قام في العراق».

٢. فؤاد مطر في كتابه يقول: «التسفير كان إجراء ضروري أتخذ من قبل صدام كما يبدو كردة فعل لمحاولة اغتيال طارق عزيز».

٣. اعتبروا كطابور خامس يهدد الأمن الوطني.

٤. قول صدام (جريدة الثورة ١٦/ ٢/ ١٩٨١): اجتثوا من أرض العراق لكي لا يدنسوا تربة العراق ولا يدنسوا هواء العراق ولا يدنسوا الدم العراقي عندما تمتزج دماؤهم بدماء العراقيين بالتزاوج. وهذا معناه أنهم يحملون في دمهم خاصية بطبيعتها تؤدي إلى تدنيس أرض العراق وهوائه وربما تشكل تهديد لأمن الدولة.

الثورة ١٩٨١/٢/١٦

النص الكامل للحديث الهام للسيد الرئيس القائد صدام حسين

خلال توديعه وجبة جديدة من مقاتلي الجيش الشعبي المتوجهين الى جبهات القتال

العراقيون قادرون على ان يحملوا مكانهم في الدفاع عن العراق والامة العربية

ايها الرفاق ..

وهكذا يثبت الشعب العراقي البطل للمعتدين الغاشمين انه قادر وما يوم هلى ان ينتصر ويمسي الانتصار .. المدر الفارسي يقول ان العراقيين ربما يتمنون .. وقالوا له قبل ان يقول هو .. قالوا له .. ان العراقيين سيقيمون في الاسبوع الثاني من العرب .. ثم املوه .. ان العراقيين يتمنون في الشهر الثاني .. ثم ابدا يحدثون وايام الفصول .. قالوا له ان العراقيين يحاربون هنا يا خرب .. ويالسبتاه لا يعرفون ان يحاربوا ثم الا يرتعون على هجوم الربيع .

● سنبرهن لكم قادرون على توجيه الضربات التي يستحقها العدو

ايها الرفاق ..

سوف نبرهن له ياسكسكم جميعا ويعرف الله ان الربيع لنا مثلما كان الشتاء ، ومثلما كان الخريف وكذلك يكون الصيف .. سنبرهن لـه بعقلكم وبتجاربكم وبايمانكم بانكم قادرون على توجيه الضربات التي يستحقها في الشتاء وفي الربيع مثلما وجهتموها له في الخريف .. متجهين الى جبهات القتال فإنكم لتكونون سعيدا ان الشعب كله المتعارف عليه في كل مسرح العالم بانكم تقاتلون فقط على ارض الوطن ماكفل الصمود لقد اثبتم بقاتون جديد لتعبيرك الشعبية .

● قانون جديد

اثبتم بقانون جديد لـــه يبديقكم بـه الا اجدادكم من قبل .. في بداية الرسالـــة الاسلامية لم يكن المقاتلون الذين قاتلوا في القادسية الاولى على ارض العراق لم يتخرجوا من مدارس ومن كليات عسكرية .. كان سلاحهم الاساسي هـــو الايمان بقضيتهم وهكذا تسيدون التاريخ الى حلقاته الاولى في روحه وفي اعتداده وفي اشراقته فتكونون سعيدا ان الشعب كله هو العمق الصوفي وهو الطبيعي وهو النبع الذي لا ينضب لكي يمد جبهات القتال بالمقاتلين الشجعان .. وهو الظهير وهو الدرع الذي يمد جيشنا الباسل بكل مستلزمات القوة والمعارضة من اجل المحافظة علـى روح النصر واستمراره .

هكذا الان يعـــد لـــه واريعمائة سنة تعيدون نفس القانون .. ان الايمان هـــو الاساس وهكذا امن العراقيين .. اعلوا بثوريتهم .. واعلوا بعقيدته ثوريتهم .. اعلـوا بان القضـى التي اشرقت بنبض ان تستمر في اشراقتها واعلوا بان الظلام قد انتهى ربيـــعان الحرية قد بدات من اربيـــع ابريليوا وبان العـز والشـرف والبطولة والسيادة لا بد من المحافظة عليها كلهم اساســية في حياة الشعب العراقي ..

ابناء سورة للشعب العظيـــم والبعـــاديه العظيمـــة .. وكتتـــم ابنـــاء مخلصيـــن وحاملي رسالةالوحافظي التاريخ في ربوعه للامة العربية المجيدة فباركه الله فيكم .. ويبارك الله بجيشكم .

● اعمال خبيثة وغير مشروعة

ايها الاخوة الابطال ..

ايها الاخوة المقاتلون ..

انا اسمع الى اجهزة الاعلام الخبيثة .. والتم كانيـــم تقاولون وتسمعون اهـــلام الخبيثي يشكل او باخـــر .. كنتم تسمعون الوعيد والتهديد .. وكنتم تسمعون عن الاعمال الخبيثة بلغة وغير المشروعـة التي رسموها لاعوانهم من انهم سيحتلون بغداد .. وسيحتلون البصرة وسيحتلون الكـــوت وسيحتلون ميسان والسليمانية وربما الى الاقل .. ولكـــن احيانا كانوا يقولون انفسهم

لابد من المحافظة على العزة والشرف والوطنية والسيادة كقيم اساسية في حياة الشعب العراقي

روح الشهداء لـــن تغـــب واريجها سيظل في سماء العراق والامة العربية

ستذهب العراق وتسقط للطاغوت وتسقط اللقاوة وتسقط صدام حسين وتجيب .. وياتـــون باناس اعوان خونة .. ذعيرا كما يقول المثل التوركي القراوتي في مزبلة التاريخ ذعيـــرا الى غير عودة .. لعقتـــوا من ارض العراق فكـــي لا يدنسوا تربة العـــراق ولا يدنسوا هواء العـــراق ولا يدنسوا الدم العراقي عندما تمتزج دماؤهم بدماء العراقيين بالتزاوج .. وهكذا استطاعت الثورة من الجذور لكـــي تعيدهم وتبقى العراقـــي الصافي الابي الوطني الشريف الذي لا يقبل الذل مرفوع الجبين يبقى دائما ابدا .. اطفـــالا ونساء .. شيخا وجـــلا الامن اجل الاخرى .

كان يقول انه سياتيـــهم الى هنا ويسقط حكومة وراثي بحكومة .. وكان يعتقد الغوغة الثلاثي الصغار .. الصغار ليس في عمرهم وانمـــا في تصرفهم .. كان يعتقد ان يكونوا اتباعا للخميني ان يكون العراق دولة تابعة للدولة فارس لمجرد ان يكونوا

لبعض الشهور ان وجدوا ان كان هناك حيدين في السياسة الايرانية لان يزاحموا سياستهم زلكي يعيدوا النظر فـــي سياستهم وانكي يقول السلام والتعايش السلمي مع العراق ومع الامة العربية .. ويمكن هذا ويعون الله سيكون كيف ستكشاف من اجرمهم الى المدن التي يبد الجيش العراقـــي الان .. وهذا ذلك وكـــاذلنا دائما .. وكما قلنا مـــن قبل ستكون المزمن القصـــاف بلا جزم للحرب حقوق الضافية على هذا النظام الكتاطرســـي المقن ان يدعيها .

سنتوقف له فرصة اضافية .. لقليلا من الزمن لان يعيـــد النظر في موقفه لان يقارس الحقوق العادلة لشعب العراق لشعوبه لبلدارس الحقوق العادلة للامة العربية وفي ليســـت الا الدفاع عن السيادة والامـــن والشرف والاستقلال الاستقرار تاركين للايرانيين ان يحتمـــوا في بلدهم مثل ما يريدون تمـــاما تدخل في شؤونهم مخصـــا لا يتدخلون في شؤون العراق وفي شؤون الامة العربية .. تحترم سيادتهم على ارضهم عندما يحترمون سيادة العراق وسيادة الامة العربية تحترم

اختياراتهم في الحياة خصـــوصا وتحترمون اختيارات العراق والجزائر الامة العربية فـــي وجميعا الـــ ... في بانتمائها الاجتماعي وفي انتمائها الثوري ... لا يقبل لهم البعض بان الصلاح العراقـــي ... ربما يتقلع التجيـــز من ... فذلك انتظروا يقول الزمن ... والذي فتح الافاق لتاشي العتاد والسلاح ... كذلك ايها الاخوة ان العراق قد كبر كثيرا .

● العراق اصبح اكبر

لقد اصبح نكبر العراق .. اي من حيث الوزن المنفـــوي ومن حيث الاقتـــدار .. لقد اصبح العراق ارجح وزنا من عـام ١٩٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ وحتى ارجح وزنا من عام ١٩٨٠ ..

ومن حسن الحظ هناك قرائن عديدة رافقت القرار على الصعيد التشريعي والإجرائي من شأنها البرهنة على الطابع غير الإنساني لتلكم الدوافع، الأمر الذي يضع صداماً في عداد الجناة.

١ - إن مبدأ (وحدة العائلة) التي تنصّ عليها الفقرة الثانية من برقية التهجير نموذج عجيب لإمضاء المزاج والهوى والسادية في تقدير مصائر الناس، وخرق واضح للعرف الإنساني، بل يدلل بوضوح أن الإجراء في الأساس قائم على حقد مسبق وليس بلحاظ أصول دستورية مقررة، ولا في أية سُنّة من سنن البشر، وفي أي اعتبار من اعتبارات الأديان السماوية أن يقرر صدام ما يأتي:

(عند ظهور عائلة، البعض منها حاصل على شهادة الجنسية تشملهم الضوابط إلا أن بعضهم الآخر مشمول فيعد مبدأ وحدة العائلة خلف الحدود، مع سحب الوثائق أي الجنسية..) مع العلم أن الفرد إذا استحصل على شهادة الجنسية العراقية يكون قد اكتمل شروط المواطنة، ولذلك نجد العديد من هؤلاء قد خدموا في الجيش العراقي وأُنيطت بهم مهمات وظيفية حساسة في الجيش والخارجية والطاقة وغيرها.

٢ -والأمر الذي يؤكد أعمال (المزاج والهوى والسادية) في التهجير، أن يستثنى منهم العسكريون وبمختلف الرتب، والغريب أن تنص الفقرة الأولى من الاستثناءات على تسليمهم للانضباط العسكري (للتصرف معهم من قبلها)!! وهنا تكمن مفارقة واضحة تطيح بكل محاولة لجعل القرار منسجماً مع أية ضرورة قانونية أو وازع منطقي، بل هي تتضمن مادة إدانة واضحة لصدام وزمرته، ذلك أنهم أما عراقيون أو إيرانيون، وعلى التقدير الأول لماذا أذن تهجر عوائلهم: وعلى التقدير الثاني لماذا يحتجزون دون آبائهم وأمهاتهم؟ ! وشتت شملهم.

٣-وتظهر معالم الحقد الطائفي بكل وضوح شارات الخلفية العقيدية في التهجير، عندما تنص المادة الخامسة من الاستثناءات على أن (يستثنى من التفسير الأرمن الإيرانيون المقيمون في القطر...)، هل هناك أدلّ من هذا الشاهد على أن العملية ذات أبعاد سياسية وبعيدة كل البعد عن قضايا (الوطن) و(الوطنية) وإلا بأي معيار يتحكم مفهوم (الغربة) بمصداق دون آخر على الرغم من اندراج الجميع تحت هذا العنوان؟ ! إذا كانت المسألة خاضعة لمزاج السلطان، فلا ريب بضرورة الاطراد والانعكاس بكل عمل يقدم عليه السلطان

وغير السلطان، وعلى غير هذا الأساس تنهار كل الأنظمة وتسود شريعة الغاب، وهل يوجب رمي العوائل في الجبال والقفار؟!.

٤ -ثم هل أن التهجير يستدعي سلب الأموال؟! هل يتطلب سوق الأطفال والنساء والشيوخ تحت رحمة المطر؟ ! هل يقتضي الشتم والسب ؟! رميهم في مناطق جبلية وعرة بين التلال في غياب المؤسسات الدولية ناهيك عن الصمت الإعلامي، كل هذه المظاهر اللاإنسانية مارسها زبانية صدام مع المهجرين، والحكومة الإيرانية تحتفظ في أرشيفها بالصور العديدة لمثل هذه الإنسانية، والغريب حقاً أن تسمع حكومة البعث لمهجري عام ١٩٧١م باصطحاب أموالهم فيما تحرمهم في هذه المرة (أي عام ١٩٨٠) يعني هذا وجود أسباب لا تمت بصلة إلى روح القانون في عمليات التفسير الأخيرة؟!.

في عام ١٩٨٠ أصدرت وزارة الداخلية العراقية أمرها المشهور رقم ٢٨٨٤ بتهجير العراقيين من شريحة الكرد الفيلية لإيران، وتؤكد فيه فتح النار على من يحاول العودة إلى الأراضي العراقية من المسفرين وهي أول جريمة جماعية يرتكبها النظام المقبور، إذ تم تهجير أكثر من نصف مليون مواطن عراقي بعدما سلبت

أموالهم وأملاكهم وحجز أكثر من ٢٠ ألف شاب من أبنائهم تمت تصفيتهم فيما بعد.

الجمهورية العراقية وزارة الداخلية برقية رقم ٢٨٨٤ في ١٠/ ٤/ ١٩٨٠

لوحظ وقوع أخطاء والتباسات عديدة من قبل أجهزتكم في التسفيرات وتحديد المشمولين بها والمستثنين من التسفير. توضيحاً للتعليمات السابقة، أدناه الضوابط التي يجب العمل بموجبها في هذا الشأن:

١-يسفر جميع الإيرانيين الموجودين في القطر وغير الحاصلين على الجنسية العراقية وكذلك المتقدمين بمعاملات التجنس أيضاً ممن لم يبت بأمرهم. (يقصد بالإيرانيين زوراً أبناء العراق الذين تمّ تسفيرهم).

٢-عند ظهور عائلة، البعض منها حاصلون على شهادة الجنسية تشملهم الضوابط إلا أن بعضهم الآخر مشمول فيعمد مبدأ (وحدة العائلة خلف الحدود) مع سحب الوثائق أي الجنسية إن وجدت والاحتفاظ بها لديكم، ومن ثم إرسالها إلى الوزارة مع تزويد الوزارة بقوائم المشمولين بقرارنا هذا ليتسنى لنا إسقاط

الجنسية عنهم.(لاحظ التناقض مع الفقرة الأولى، فمن أين جاءت الجنسية وشهادة الجنسية لهم إذا كانوا من الإيرانيين !!).

٣-يجري تسفير البعض خاصة العوائل عن طريق القومسيرية وفي حالة عدم استلامهم يجري تسفيرهم من مناطق الحدود الاعتيادية.

وزارة الداخلية ٢٨٨ في ١٩٨٠/٤/١٠ (٠) تبدأ (٠٠٠) لوحظ وقوع اخطاء والتباسات مديدة من قبل اجهزتكم في المصيرات وتحديد المشمولين بها والمستثنين من التسفير توفيقا للتعليمات السابقة، ادناه الفوابط التي يجب العمل بموجبها في هذا الشأن (٠)

١- يسفر جميع الايرانيين الموجودين في القطر وغير الحاملين على الجنسية العراقية وكذلك المتقدمين بمعاملات التجنس ايضا ممن لم يبت بأمرهم (٠)

٢- (٠) عند ظهور عائلة البعض منها حاملين على شهادة الجنسية تشملهم الفوابط الا ان البعض الاخر مشمولين ايضا مبدأ (وحدة العائلة خلف الحدود) مع سحب الوثائق اي الجنسية ان وجدت والاحتفاظ بها لديكم ومن ثم ارسالها الى الوزارة مع تزويد الوزارة باسماء المشمولين بقراركم هذا ليتسنى لنا اسقاط الجنسية عنهم (٠)

٣- (٠) يجري تسفير البعض خاصة العوائل من طريق الكوسيرباولي حالة عدم استلامهم يجري تسفيرهم من منافذ الحدود الاعتيادية (٠)

الاستثناءات :-

(٠) اولا (٠) العسكريين على مختلف الرتب يشملون الى الانضباط العسكري في بغداد للتصرف بهم من قبلها وحسب التعليمات المبلغة اليها .

(٠) ثانيا (٠) عدم تسفير الشباب المشمولين بالتسفير المقيمين في القطر وتزود هذه الوزارة بقوائم تتضمن هوياتهم الكاملة واعمالهم .

(٠) ثالثا (٠) النساء الايرانيات المتزوجات من اشخاص عراقيين ترسل قوائم بأسمائهن الى الوزارة .

(٠) رابعا (٠) عدم تسفير الشباب المشمولين بالتسفير الذين اعمارهم من ١٨- ٢٨ سنة والاحتفاظ بهم في موالف المحافظات الى اشعار آخر .

(٠) خامسا (٠) يستثنى من التسفير الارمن الايرانيين المقيمين في القطر وتزود هذه الوزارة بقوائم تتضمن هوياتهم الكاملة واعمالهم .

(٠) سادسا (٠) لايشمل التسفير اللاجئين السياسيين الايرانيين .

(٠) سابعا (٠) يستثنى العرب العربستانيين المقيمين في القطر من التسفير .

(٠) ثامنا (٠) عند ظهور اية حالة من غير الواردة اعلاه الاعلامنا هاتفيا قبل البت بها .

تؤكد امرسالفي فتح النار على من يحاول العودة الى الاراضي العراقية من المسفرين (٠) انتهت

(٠) نرجوا الاطلاع والعمل بموجبه .

وزير الداخلية

الاستثناءات : أولاً : العسكريون على مختلف الرتب يسلمون إلى الانضباط العسكري في بغداد للتصرف بهم من قبلها وحسب التعليمات المبلغة إليها. (لاحظ التناقض أيضاً، إيرانيون وعسكريون ولهم رتب) !

ثانياً : عدم تسفير الشباب المشمولين بالتسفير المقيمين في القطر وتزود هذه الوزارة بقوائم تتضمن هوياتهم الكاملة وأعمالهم.

ثالثاً : النساء الإيرانيات المتزوجات من أشخاص عراقيين ترسل قوائم بأسمائهن إلى الوزارة.

رابعاً : عدم تسفير الشباب المشمولين بالتسفير الذين أعمارهم من ١٨ -٢٨ سنة والاحتفاظ بهم في مواقف المحافظات الى إشعار آخر.

خامساً: يستثنى من التسفير الأرمن الإيرانيون المقيمون في القطر وتزود الوزارة بقوائم تتضمن هوياتهم الكاملة وأعمالهم..

سادساً: لا يشمل التسفير اللاجئين السياسيين الإيرانيين.

سابعاً: يستثنى العرب العربستانيون المقيمون في القطر من التسفير.

ثامناً : عند ظهور أية حالة من غير الواردة إعلاه إعلامنا هاتفياً قبل البت فيها.

نؤكد أمرنا في فتح النار على من يحاول العودة إلى الأراضي العراقية من المسفرين.

نرجو الاطلاع والعمل بموجبه

وزير الداخلية

سادساً/ انتهاكات حقوق الإنسان خلال انتفاضة شعبان ١٤١١هـ:

مارس صدام حسين ونظامه المقبور عدة انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان خلال تصديه لانتفاضة الشعب العراقي في ١٥ شعبان ١٤١١هـ/ ٣ آذار ١٩٩١م.وقد شملت هذه الانتهاكات كل مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢١٧أ (د-٣) في ١٠/ ٢/ ١٩٤٨م والذي وقع عليه العراق.واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م في حماية الجرحى والمرضى المنكوبين،وقرار الجمعية العامة الصادر في ٩/ ٩/ ١٩٤٦م الداعي إلى تحريم إبادة الجنس البشري.

ومـن الأرقـام والوثائـق التـي حصلنـا عليهـا كانـت الانتهـاكات الصارخـة لحقـوق الإنسـان في الحقـول التاليـة:

أ-الإعدام بدون إجراءات قضائية.

ب-الاحتجاز التعسفي للناس.

ج-التعذيب باستخدام الممارسات اللاإنسانية.

د-أخذ الرهائن واستخدام النساء والأطفال كدروع بشرية.

هـ-انتهاكات حقوق الممارسات الدينية والممتلكات الثقافية.

و-التسلّط على الشعب دون الانتخابات الحرة.

ز-حالات الاختفاء الجماعي لعوائل أو جماعات.

ح-التعامل على الأساس الطائفي.

ط-التعامل على أساس المجموعات الأثنية.

ي-توزيع الأغذية والرعاية الصحية على أساس الولاء للسلطة وحرمان المناطق والمدن المعارضة للنظام من هذه التسهيلات.

وقد قام صدام بالأعمال التالية في تصديه لانتفاضة الشعب العراقي في آذار ١٩٩١م:

١-قتل الناس على الظن والشبهة...فيكفي أن يتواجد

معارض واحد للسلطة في مكان ما حتى يقدم النظام على قتل الناس في المنطقة.

٢-التمثيل بجثث القتلى بعد إعدامهم.

٣-قتل الناس وهم جرحى بحجة عدم اتساع المستشفيات لذلك.

٤-قتل الشباب أمام ذويهم وأهلهم وترك جثثهم معلقة أمام بيوتهم.

٥-قتل المعارضين بربط أيديهم وأرجلهم ووضع ثقل ورميهم في النهر، كما حدث لعدد من المعارضين في الحلة والناصرية وغيرها من المدن كذلك قتل الشباب بربط كل قدم في سيارة وتسرع السيارتان في اتجاهين مختلفين ليقطع أجزاء الجسم.

٦-رمي المعارضين للنظام من علو شاهق بواسطة الطائرات المروحية ليصل إلى الأرض ويقتل.

٧-جمع النظام الذين يشتبه بمشاركتهم في الانتفاضة ونقلهم إلى معسكرات الرضوانية جنوب بغداد، وبعد تعذيبهم في هذا المعسكر -وكان هذا المكان قد خصص لكي يلجأ إليه الناس

في أثناء غارات الحلفاء على بغداد ثم بعدها استخدم لتعذيب المعارضين -ينقل المتهمون إلى معسكر المحاويل (٨٠ كم جنوب بغداد) حيث يلقون بهم في معامل صناعة الطابوق هناك لكي يحترقوا حتى الموت.

٨-قتل الأطفال والنساء في البيوت التي يشتبه انها اشتركت في الانتفاضة.

٩-قتل جنين المرأة الحامل بضربها على بطنها بالسكين ويردد القاتل من القوات الصدامية الخاصة: لا شيعة بعد اليوم،فالقتل من منطلق طائفي، و الشيء نفسه تكرر مع النساء الكرديات بحجة أن الكرد متمردون وفي قتلهم الخلاص من شرهم!!.

١٠-جعل الاشتراك في أية تظاهرة أو أية معارضة للنظام جريمة عقابها الإعدام،وقد طبق هذا على عشرات الآلاف من العراقيين.

١١-اغتصاب النساء والاعتداء على الأعراض.

١٢-تعذيب الشباب حتى الموت.

١٣-استخدام النظام نساء وأطفال الثوار كدروع بشرية على الدبابات التي كانت تهاجم المدن لكي لا تضرب الدباية من قبل الثوار.

١٤-استخدام الغازات الكيمياوية وقنابل النابالم والقنابل الفوسفورية ضد مواقع الثوار أو لقمع التظاهرات في كربلاء والنجف بشكل خاص في ٨ و٩ و١٠/ ٣/ ١٩٩١م، وكذلك بقية المحافظات،وقد نزلت طائرة مروحية عراقية في أحد المطارات الإيرانية وعلى متنها أربعة ضباط من سلاح الجو العراقي طالبين اللجوء السياسي؛ لأنهم رفضوا قصف الأهالي بالأسلحة الكيميائية الموجودة في طيارتهم (وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ارنا -يوم ٢٦/ ٣/ ١٩٩١م).

١٥-استخدام النظام سياسة إرهاب الناس وذلك برمي منشورات من الطائرات تهدد بإبادة العنصر البشري باستخدام غازات السيانيد والخردل وغيرها من الأسلحة الكيميائية،وقد هجر أكثر من مليوني كردي وتركماني من شمال العراق إلى تركيا وإيران وأكثر من نصف مليون عربي شيعي من جنوب العراق إلى إيران،وكان معدل موت الأطفال من جراء هذه الهجرة مئات الأطفال يومياً.

١٦-إلقاء القبض على المرجع السيد أبو القاسم الخوئي وأفراد عائلته وإخضاعهم للتعذيب والتهديد وامتهان كرامته في أثناء لقاء

تلفزيوني له مع صدام حسين ، كذلك اعتقال العشرات من علماء الدين والشخصيات العلمية في العراق.

١٧-هدم مقدسات المسلمين في العراق والاعتداء على كرامة هذه المقدسات مثل مرقد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في النجف ومرقد الإمام الحسين بن علي (عليهما السلام) ومرقد حضرة العباس بن علي بن أبي طالب (عليهما السلام) في كربلاء. كما تعرّضت قبب المراقد المقدسة للقصف المدفعي.

١٨-قيام أجهزة النظام بحرق المكتبات في النجف وكربلاء، وهي المكتبات التي تحتوي على كتب ووثائق تأريخية مهمة.

١٩-استخدام النظام العنصر القومي والعنصر الطائفي في اختيار مقاتلين من قواته في شن هجومهم على الثوار، فمثلاً يرسل مجموعة من القوات الخاصة اليزيدية لمحاربة الثوار الشيعة في كربلاء والنجف، ويرسل مجموعة من القوات الخاصة الشيعية لمحاربة الأكراد السنة في كركوك وأربيل والسليمانية.

٢٠-قصف المدن والقرى بصواريخ أرض- أرض وبالمدفعية الثقيلة لمدة من الزمن مما أدى ذلك إلى قتل كثير من الناس وتدمير

ممتلكاتهم وإحداث الرعب والدمار في البلاد ،كما حدث لمدن النجف، كربلاء، الحلة، الديوانية وغيرها.

٢١-إحداث مقابر جماعية في عدة مناطق من العراق وهذا دليل على حملات الإعدام الجماعية والدفن الجماعي للمقتولين.

٢٢-امتهان شخصية المرأة والاعتداء عليها وقتلها بطريقة وحشية .

٢٣-قيام قوات النظام بسرقة وسلب البيوت والمتاجر بعد قتل أفراد العائلة أو نهب البيوت أمام أصحابها.

٢٤-تدمير البيوت والممتلكات الشخصية من سيارات وغيرها العائدة للمشاركين في الانتفاضة ضد النظام.

٢٥-بناء عدة سجون تحت الأرض، عزل فيها السجناء عن العالم وحجب عنهم الضوء لعدة سنين مما يخالف وثيقة الأمم المتحدة في جنيف عام ١٩٥٥م والتي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه ٦٦٣ج (د-٢٤) المؤرخ في ٣١ تموز ١٩٥٧م و٢٠٧٦ (د-٦٢) المؤرخ في ١٣ آيار ١٩٧٧م.

٢٦-منع نظام صدام التظاهر أو الاعتصام وجعل القيام به

جريمة تستحق القتل وهذا يخالف كل قوانين حقوق الإنسان المعترف بها دولياً (اتفاقية جنيف ١٩٤٨م).

٢٧-قيام النظام باعتقال وقتل عدد من أعضاء سلطته الذين اختارهم وينتمون إلى حزب البعث بسبب معارضته لسياسته الإجرامية.

٢٩-بسبب اختفاء عدد من الثوار بعد الانتفاضة الشعبانية في أهوار جنوب العراق قرب مدن الناصرية والبصرة، قام النظام بتنفيذ مشروع إبادة الأهوار وتهجير سكانها بحجة مد الطرق إليها ،وقد قتل وجرح وشرّد جراء القصف المستمر عشرات الآلاف من أهالي الأهوار ومن المعارضين للنظام.

٣٠-قام النظام بإرسال مخربين من قوى الأمن وحزب البعث إلى مناطق تواجد المهاجرين العراقيين الفارين من بطش النظام بعد انتفاضة شعبان ١٤١١هـ داخل العراق وخارجه، وقامت مجاميع مرسلة من النظام إلى معسكر رفحاء في السعودية بحرق الخيم والاعتداء على المهاجرين مما تسبب في اضطهادهم وتضيق الخناق عليهم من قبل مضيفيهم.

سابعاً/ الأنفال في وثائق البعث -قطع الرؤوس:

تتكون هذه الوثيقة من صفحة واحدة مرقونة على نموذج من كتاب الصادرات لقيادة مكتب تنظيم الشمال لحزب البعث العربي الإشتراكي / القطر العراقي بتوقيع سكرتير لجنة شؤون الشمال (طاهر توفيق).وهي بمجملها من الوثائق التي تحمل شعار الحزب (أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة) وتبدأ بعبارة (سري وشخصي)،فضلاً عن أنها موجهة إلى قيادة الفيلق الأول للجيش فإن نسخة منها موجهة إلى جهة أُخرى وهي قيادة فرع الرشيد العسكري لمديرية الاستخبارات العسكرية العامة.

تحتوي هذه الوثيقة الصادرة بتاريخ ١٢/ ٧/ ١٩٨٦ والمدونة تحت الرقم «٥٠٨٣» ضمن الأرقام التسلسلية لإصدارات مكتب سكرتارية مكتب تنظيم الشمال لحزب البعث، تحتوي على تعليق من على حسن المجيد مسؤول مكتب تنظيم الشمال حينئذ على كتاب سري وشخصي مرقم بـ « ٣٠٥» من قيادة الفيلق الأول للجيش العراقي بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٨٦ إلى المكتب المذكور. لا تشير الوثيقة إلى مضمون رسالة الفيلق الأول، إنما توحي لها من خلال تعليق علي حسن مجيد، إذ يقول: (ليس لدينا إعتراض على قطع رؤوس الخونة ولكن كان الأفضل إراسالهم إلى الأمن للتحقيق معهم أيضاً « فلربما يجدون لديهم أمورا» أخرى يستفاد منها قبل إعدامهم).

حزب البعث العربي الاشتراكي
القطر العراقي
قيادة مكتب تنظيم الشمال

امـة عربية واحـدة
ذات رسـالة خالدة

العدد / ٥٠٨٢ (مكتب السكرتارية) ((سري وشخصي))
التاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٨٧

الى : قيادة الفيلـــق الاول

تحية رفاقية م/ اعـدام مجرمـــن

كتابكم السري والشخصي ٣٥٢ فـــي ١٩٨٧/٧/٨

علق الرفيق المناضل علي حسن المجيد ـ مسؤول مكتب تنظيم الشمال على ماجاء بكتابكم اعـلاه مايلـــي :

(ليس لدينا اعتراض على قطع رؤوس الخونة ولكن كان الافضل ارسالهم الـى الامن للتحقيق معهم ايضا " فلربما يجدون لديهم امورا " اخرى يستفـاد منها قبل اعدامهـــم) .

يرجى الاطـــلاع ... مع التقديـــر

طاهر توفيق
سكرتير لجنة شؤون الشمـــال

نسخة منه الـــى /
قيادة قرم الرشيد العسكـــرى
مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

كتاب القيادة اعـلاه . يرجى الاطلاع مع التقديـــر .

نستنتج هنا بأنَّ مضمون رسالة الفيلق الأول كان يتعلق بكيفية التعامل مع البيشمركة والمعارضين الذين بقوا في المناطق التي تعرضت للأنفال وقُرر إخلائها من السكان.

هذه الوثيقة هي واحدة من تلك الوثائق التي صدرت من الجهة ذاتها، أي مكتب تنظيم الشمال لحزب البعث.وتتشعب جميعها بين هدم القرى والمراقبة ومنع نقل المواد الغذائية وتشديد نقاط السيطرة والقتل والهجوم العسكري على القرى وزج الناس في المجمعات القسرية...إلخ.

يلاحظ أنّ جميع هذه الوثائق تعود إلى الأعوام ١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩ أي قبل وفي أثناء الأنفال وبعدها، ففي تلك الفترة، إذ كان علي حسن المجيد المعروف بـ (علي كيمياوي) ذو صلاحيات مطلقة في كردستان بعدما نصّبه صدام مسؤولاً مباشراً على عمليات الأنفال، تم دمج عمل جميع المؤسسات الحزبية والأمنية والمخابراتية والعسكرية في عمليات التصفية والتجميع والقرار الأخير كان يرجع لعلي كيمياوي.وفي ذات السياق أصبح ذبح المقاتلين والهاربين وجلب رؤوسهم إلى الدوائر الأمنية أسلوباً من أساليب النظام الدكتاتوري آنذاك، إذ كان يعفي أي معارض إن

قتل واحداً من رفاقه وجلب رأسه للدائرة الأمنية المسؤلة عن الرقعة الجغرافية التي كان يتواجد فيها نستنتج من هذه الوثيقة بأن القتل ووسائله المبتكرة ضد المعارضين إبّان حكم صدام كان إجراءاً روتينياً وصار جزءاً من طبيعة نظامه،وكانت كردستان مجالاً مفتوحاً لمثل تلك الممارسات التي جسدت ذروة القسوة والتنكيل بحق المعارضين من جهة والهاربين من جحيم الحرب من جهة ثانية.

ثامناً/ مراقبة المرضى العقليين:

إن هذه الوثيقة التي تتكون من صفحة واحدة وهي بمجملها مرقونة على الآلة الكاتبة على صفحة بيضاء، تحمل توقيع مدير أمن أربيل وإسم الراقن مع تاريخ الرقن ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٠ بالإضافة إلى تاريخ وصولها إلى معاونية أمن قضاء شقلاوة التابع إلى محافظة أربيل وهو ٢٥/ ٢/ ١٩٩٠.أما تاريخ إصدارها وتوقيعها من مدير أمن أربيل فهو ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٠، رقم المنشئ ٣٥١٣٠.وكما يبدو في سياق الوثيقة فإنها منسوبة إلى برقية أمن عام بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٠ ذات الرقم التسلسلي ١٨٣٣٥.

تحتوي الوثيقة على توصية من أمن أربيل حول المصابين بمرض عقلي وأعطاء موجز من قضاياهم إلى المستشفيات العسكرية والمدنية التي يرسلون إليها لفحص قواهم العقلية والعصبية ليتسنى لهم أعطاء التقارير الطبية بشكل دقيق وذلك خدمة لصالح العام.

تعود هذه الوثيقة إلى فترة حرجة في حياة نظام صدام حسين وهي الفترة التي سبقت حرب الخليج الثانية، إذ تجاوز التخبط السياسي والأمني للنظام فيها شكله اليومي الفاضح أساساً بحق المواطنين، والتجأ إلى وسائل كثيرة لترهيب الناس وإبقائهم تحت السيطرة الأمنية. ومن ثمّ تندرج ضمن تلك الوثائق التي تتعلق بحياة الهاربين من الحرب والمعارضين في الفترة الزمنية ذاتها.

تكمن أهمية هذه الوثيقة في الخلط بين التقرير الطبي والتقرير الأمني، فمضمون الوثيقة يشير إلى جعل قضايا المعارضين السياسية (المتهمين وفق لغة البعث) مصدراً للتقارير الطبية التي كانت تصدر من المستشفيات العسكرية والمدنية.

برقيه سريه فوريـــه

الى ـ كافة مديريات الاقسام ـ ش٠ش٠م ـ ش٠ش

من ـ أمن اربيـــــــل ـ م٠د

وقت الانشاء ويومـــه

٩٩٠/١٢/

/ جمادى٢/١٤١١هـ

المنشن / ٢٠/١٢٥٤ / بناء على ماجاء ببرقية إنضمام ـ م٠د / ١٨٣٣٥ فـــي ٩٩٠/١٢/٢٣ (٠) يرجى اعطاء المستشفيات العسكريـــــه والمدنيه موجز من قضايا المتهمين الذين يرسلون للفحـــص قواهم العقليه والعصبيه ليتسنى لهم اعطاهم التقاريـــر الطبيه ـ بشكل دقيق وذلك خدمه للصالح العام (٠) للحلـــم واتخاذ مايلزم واعلامنا ٠٠

ع/مدير امن محافظة اربيل

٩٩٠/١٢/ ٢٤

حسين / ١٢/٢٣

تاسعاً / إنموذج من الحكم الشمولي...مراقبة الاتصالات:

وثيقة تتكون من صفحتين وهي موجهة ومرقمة ١/ ٩٤٨ بتاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٧٩ إلى قيادات الفرق الحزبية وموضوعها « تعميم حزبي» على نموذج من كتاب الصادرات لمكتب فرع الشمال لحزب البعث / قيادة شعبة أربيل بتاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٧٩الوثيقة بجملها تنسب إلى كتاب قيادة فرع الشمال المرقم ١/ ١٥٢١ بتاريخ ١١/ ٣/ ١٩٧٩ حول الموضوع ذاته، إنما مصدر القرار هو مكتب أمانة سر القطر لحزب البعث إذ أصدر قراره المرقم ٥١٦٦ بتاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٧٩.

إن مضمون هذا القرار هو حاجة وزارة الداخلية للموظفين في مجال الاتصالات ولكن موظفين «بعثيين» كما يتبين في الوثيقة، ذلك أن مجال العمل هو الاتصالات التي كانت تقتضي المراقبة الأمنية،أما مضمون القرار فجاء على الشكل التالي :(أعلنت وزارة الداخلية عن حاجتها إلى مراتب للعمل في شؤون الاتصالات بعد إدخالهم في دورة تدريبية في عمادة كلية الشرطة لمدة ثلاثة أشهر يتخرج برتبة شرطي وتكون رواتبهم حسب تحصيلهم الدراسي إضافة إلى المحفزات المبينة أدناه،يرجى حث الجهاز الحزبي من

الشباب المؤمنين بمبادئ الحزب والثورة خريجي الدراسة الابتدائية فما فوق ممن تتراوح أعمارهم بين (١٦-٢٥) سنة بمراجعة كلية الشرطة لتقديم طلباتهم مع العلم سيتم تعيين الراغبين في محافظاتهم للاطلاع ودمتم للنضال).

وتُذكر في الوثيقة شروط كثيرة لقبول الراغبين في سلك الاتصالات، منها شروط روتينية تتعلق بالوثائق الرسمية كالجنسية العراقية ودفتر النفوس والسلامة الصحية وعريضة خطية ولكن بموازاة النقاط الروتينية هناك شروط أُخرى تدخل في سياق العمل الأمني وهي عدم زواج أي من الراغبين للعمل في السلك المذكور من امرأة أجنبية وبعد تخرجهم من الدورة وتنسيبهم يلبسون الملابس المدنية لطبيعة عملهم ويسري عليهم قانون قوى الأمن الداخلي في حالة التقاعد.

تندرج هذه الوثيقة ضمن تلك الوثائق التي ترجع إلى نهاية فترة السبعينات إذ سيطر فيها صدام كلياً على جميع مؤسسات الدولة وأحالها بالتالي إلى أجهزة أمنية وفقاً لقرارات حزب البعث الذي جعل مفهوم «الحزب القائد» مصطلحاً شعاراً ليوميات المجتمع العراقي طوال فترة حكمه وسيطرته على العراق ،وتبين

الوثيقة ملامح فترة مهمة من مراحل سيطرة البعث على المجتمع العراقي وهي فترة تأمين جميع الأبواب للدخول إلى مؤسسات الدولة واخضاعها بالتالي إلى السلطة الأمنية التي طالما أصبحت الوجه الأبرز للدولة والسياسة في العراق في فترة (١٩٦٨-٢٠٠٣). يلاحظ ومن خلال وثائق تلك الفترة (نهاية فترة السبعيات) أن العمل الأمني كان في أوج نشاطه، إذ شمل جميع المجالات الحيوية في الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية في العراق.

يستنتج في هذه الوثيقة أن الحكم الشمولي في العراق تجسّد في بدايات منهجية، إذ أخضع فيها الحزب جميع المجالات الحيوية إلى التبعيث والمراقبة في آن واحد،وما نلاحظه في هذه الوثيقة أن السلطة التجأت إلى تجنيد الشرائح غير المتعلمة في الأجهزة الأمنية من خلال توريطهم بالمال والمناصب...إلخ، ولا ننسى هنا جانباً غير قانوني في هذه الوثيقة الصادرة من وزارة الداخلية وهو التركيز على الشريحة الشبابية الأقل خبرة في العمل والحياة في بناء الأجهزة الأمنية ،ذلك أن العمل في دائرة الاتصالات بصفة الشرطي كان يقتضي أموراً كثيرة وهي: أن يكون بعثياً وغير متزوج من غير العراقية ويلبس المدني لإخفاء صفة الشرطي....إلخ، كل هذا يؤكد أن عراق عهد البعث كان منظمة سرية.

حزب البعث العربي الاشتراكي
فرع الشمال
قيادة شعبة اربيل

امـــة عربيـة واحـدة
ذات رسـالة خـالدة

العدد / ٩٤٨/١
التاريخ ١٩٧٩/٢/١١

الى - قيادات القـــــرق

الموضوع - تعميم

تحية رفاقية :

كتاب قيادة فرع الشمال ١٥٢١/١ في ١٩٧٩/٣/١٩
ومرفقـه صورة كتاب مكتب امانة سر القطر الرقم ١٦٦٥ في ١٩٧٩/٢/٢٨

المتضمـن مايلـــــــي :-

اعلنت وزارة الداخلية عن حاجتها الى مراتب للعمل في شؤون الاتصالات بعد ادخالهم دورة تدريبية في معهد كلية الشرطة لمدة ثلاثة اشهر يتخرج برتبة شرطي وتكون رواتبهم حسب تحصيلهم الدراسي اضافة الى المحفزات المعتمدة ادناه • يرجى حث الجهاز الحزبي من الشباب المؤمنين بمبادىء الحزب والثورة خريجي الدراسة الابتدائية فما فوق ممن تتراوح اعمارهم بين (١٦ــ ٢٥) سنة بمراجعة كلية الشرطة لتقديم طلباتهم مع العلم سيتم تعيين الراغبين في محافظاتهم للاطـــلاع ودمتم للتضـــــحيـــال •

الرفيـــق
جاسم محمـد محمـود
مـدير الادارة والذاتيـــــة

الرواتب والمحفزات

١ــ يمنح المقبول راتب شرطي وحسب تحصيله الدراسي وكما موضح ادناه •

	خريج الدراسة الابتدائية	خريج المتوسطة	خريج الاعدادية
الراتب	٣٥/ــ	٣٨/ــ	٤١/ــ
مخصصات اختصاص وامن			
معلومات ٣٠٪	١٠/٥٠٠	١١/٤٠٠	١٢/٣٠٠
مخصصات ارزاق	٤/٨٠٠	٤/٨٠٠	٤/٨٠٠
مخصصات ملابس	٢/ــ	٢/ــ	٢/ــ
المجموع	٥٢/٣٠٠	٥٦/٢٠٠	٦٠/١٠٠

يتبـــــــع

حزب البعث العربي الاشتراكي
فرع الشمال
قيادة شعبة اربيل

امـــة عربيـة واحـدة
ذات رسـالة خـالدة

العدد /
التاريخ / / ١٩٧

الى -

الموضوع -

تحية رفاقية :

٢ـ بعد تخرجهم من الدورة يتم تسريحهم باعمال فنية ويرتدون الملابس المدنية لطبيعة عملهـــــــــــــم .

٣ـ سيتم تعيين المتخرجون كل ضمن محافظتهـــــــــــــه .

٤ـ يسري على المتخرجون قانون خدمة وتقاعد قوى الامن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ .

الشـــــــروط

١ـ ان يكون عراقيـــــــــا "

٢ـ ان يكون قويم الاخلاق وحسن الســـلوك

٣ـ ان لا يقل عمره عن ١٦ سنة ولا يزيد على ٢٥ ســـنة .

٤ ـ ان يكون مستوفيا" لشروط اللياقه البدنيه والسلامة الصحيـــة .

٥ـ ان لا يكون محكوما" عليه بجنحة مخلة بالشرف او بجناية غير سياسية .

المستمسكـــات

١ـ عريضة معنونه الى عميد كلية الشرطـــة

٢ـ شهادة الجنسية العراقيـة

٣ـ شهادة عدم المحكوميـــــــة

٤ـ دفتر نفوس عام ١٩٥٧ او هوية الاحوال المدنيـــة

٥ـ اقرار بعدم زواجه بأجنبية او متجنســـه

الترفيعـــــات

١ـ يرفع من رتبه الى رتبه اعلى بعد مضي سنة واحد تقي الخدمة اذا كان شرطيا وسنتين اذا كان شرطي اول وثلاث سنوات لكل رتبة اعلـــى .

٢ـ عند حصوله على شهادة الدراســـة المتوسطة يرفع الى رتبة عفوي د رجة ثامنه ويستمر بالترفيع الى ان يصبح عفوي د رجـــة اولـــــــى .

٣ـ يجوز ادخاله دورة الضباط العالية يتخرج بعدها برتبة ملازم عند حصوله على شهادة الدراسة الاعداديـــة وهو برتبـــة عفـــــوي .

عاشراً / قرار رئاسي بإعدام غير الملتحقين بالحرب:

وثيقة مكونة من صفحتين، وهي صادرة من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٨/ ١/ ١٩٩١ تحت الرقم ٢٠، موقعة من قبل شخص صدام حسين ومرقونة على نموذج كتاب مؤطر بالزخرفة لا يحمل سوى «البسملة» وعلامة السلام الجمهوري.

إن هذه الوثيقة التي تتكون من ست فقرات مختلفة، موجهة كما يبدو في سياق لغة المخاطبة فيها إلى المنظمات الحزبية لحزب البعث، ذلك أن المضامين الواردة فيها تشير إلى تخويل تلك المنظمات في ملاحقة الهاربين وإعدامهم إذا ثبت واقع الهروب كما جاء في الوثيقة، وإنما استناداً لتأييد رسمي من الوحدة العسكرية للهارب ، وتشير الوثيقة أيضاً إلى تنفيذ حكم الإعدام بحق المسؤول الحزبي الذي علم بوجود شخص هارب ولم يتخذ الإجراءات اللازمة ضده ولم يخبر الجهات أو السلطات المختصة.

وفق معطيات هذا القرار الرئاسي تم إلغاء جميع القرارات الأخرى الرئاسية المتعلقة بالهاربين من الحرب، ونذكر هنا تلك القرارات التي شرّعت فصل الهارب عن زوجته قسراً أو ترحيله إلى إيران وإعتباره مجرماً ومنحرفاً اجتماعياً وسياسياً

وإقتصادياً وفق كتاب رسمي صادر من وزارة الداخلية بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٨٧وتنتمي الوثيقة إلى مجموع تلك الوثائق التي صدرت بحق الهاربين من الحرب في الفترة الواقعة بين ١٩٨٠ -١٩٩٠، أي في اثناء الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية.

ويلاحظ بأن الوثيقة الحالية صدرت بعد أيام من بدء حرب الخليج الثانية بقيادة قوات التحالف الدولي، التي أدت إلى إخراج القوات العراقية من الكويت ،وفي شكلها الحالي والمضامين الواردة فيها، تعبر هذه الوثيقة عن تطور خطير حدث في السياسة الإجرائية التي كان يمارسها حزب البعث في العراق وهو تخويل أية منظمة من منظماته الحزبية للقيام بعمليات القتل والإعدام دون العودة إلى المحاكم أو إجراء أية محاكمة ولو صورية، وتمت شرعنة ذلك من خلال إلغاء أي بند دستوري يعارض ذلك.

فالفقرة الخامسة من القرار تقول: (لا يعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القرار).ويمكننا ملاحظة معطيات هذا التشريع الإجرائي في سياق الفقرة الرابعة، إذ تقول: (ينهي العمل بقراري مجلس قيادة الثورة ذوي رقمين ٥٦٥ خمسمائة وخمسة

وستين في ١٤/ ٩/ ١٩٨٩ الرابع عشر من أيلول الف وتسعمائة وتسعة وثمانين و٦٠٠ ستمائة في ٢٨/ ٠/ ١٩٨٩ الثامن والعشرين من أيلول الف وتسعمائة وتسعة وثمانين).

تجدر الإشارة بأن القرارين المذكورين قد صدرا ضمن القرارات التي كانت تسمى بـ « عفو عام» في التواريخ المذكورة في سياق تعبئة ودعاية سياسيتين أراد من خلالهما النظام التخلص من آثار كارثية تركتها الحرب على المستويات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية.

مجلس قيادة الثورة
رقم القرار : ٧٨٠
تاريخ القرار: ١ / رجب / ١٤١١هـ
١٨ / ١ / ١٩٩١م

قـــــرار

أستنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور.

قرر مجلس قيادة الثورة مايأتي : -

أولا: يعفى الهارب أو الفاقد أو المتخلف عن الخدمة العسكرية قبل صدور هذا القرار من جريمة الهروب أو الغياب أو التخلف في حالة عودته الى الخدمة العسكرية خلال مدة (١٥) خمسة عشر يوما من تاريخ ١٩٩١/١/١٨ أذا كان داخل العراق و (٣٠) ثلاثين يوما لمن كان خارج العراق .

ثانيا: ١. تنفذ عقوبة الاعدام من قبل المنظمة الحزبية بكل هارب من الخدمة العسكرية يلقى القبض عليه بعد أنتهاء المدة المشار اليها في (أولا) بعد التأكد من واقعة جريمة الهروب بتأييد رسمي من الوحدة العسكرية أو دائرة التجنيد المختصة .

٢. يرسل الفاقد أو المتخلف الذي يلقى القبض عليه الى وحدته العسكرية لتطبيق القوانين والانظمة العسكرية بحقه .

ثالثا: ١. تنفذ عقوبة الاعدام من قبل المنظمة الحزبية بكل عضو قيادة فرقة في حزب البعث العربي الاشتراكي فما دون وبكل مسؤول أمني أو مسؤول شرطة يثبت أنه على علم بوجود هارب أو فاقد أو متخلف من الخدمة العسكرية في المنطقة المسؤول عنها ولم يتخذ أجراء أو يبلغ السلطات المختصة عنه .

٢. يعرض موضوع المسؤول من مستوى عضو قيادة شعبة فما فوق الذي يثبت أنه على علم بوجود هارب أو فاقد أو متخلف من الخدمة العسكرية ولم يتخذ أجراء ضده أو يبلغ السلطات المختصة على الرفيق أمين سر

وثيقة من صفحة واحدة موجهة من وزارة الداخلية (مديرية الأمور الجنائية) إلى كافة المحافظات العراقية ومديرياتها الأمنية بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٨٧ وتحمل الرقم ١٧٢٤٨، مرقونة على الآلة الكاتبة وعلى صفة بيضاء، وعليها إسم وزير الداخلية سمير محمد عبد الوهاب.

ويلاحظ على أسفل الصفحة ذاتها وثيقة أُخرى موقعة من قبل مدير أمن أربيل، إنما منسوبة للوثيقة الأُولى وتشير إلى تعميمها على كافة مديريات الأقسام الأمنية. تحمل هذه الثانية الصادرة بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٨٧ رقم تسلسل آخر وهو ٦٧٩٦، ويذكر فيها بأن مديرية أمن أربيل أُبلغت بالبرقية «أي الوثيقة الأولى الصادرة من وزير الداخلية» من خلال برقية أمن عام بتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٨٧ وتحت الرقم ١٧٦١٩.

ولا بد من الإشارة إلى بعض رموز مستخدمة في الوثيقة وهي (ق، س) في أعلى يسار الصفحة أي (القسم السياسي) في المديرية المذكورة في الوزارة، في الوثيقة الثانية المنسوبة إلى مديرية أمن أربيل نلاحظ (ش، ج)، يعني شعبة الجنود.

أما إسم «شقلاوة « المكتوب بخط اليد على الوثيقة، فيبدو

انه من عمل مديرية أمن أربيل، ذلك ان الرقم التسلسلي (٣٢٤٨) والذي وضعه ضابط أمن قضاء «شقلاوة» بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٩٨٧ مع كلمة « يُعمم» يشير إلى خط شخص آخر يختلف عن الخط الذي كتب به في أعلى الصفحة...مضمون هذه الوثيقة هو تشكيل مفارز مشتركة لملاحقة الهاربين من الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) حينئذ وتبين لنا هذه الوثيقة بأنه كان هناك خطة أمنية عسكرية وحزبية للسيطرة على ظاهرة الهروب من الحرب. وتشير برقية الوزير إلى نجاح تلك الخطة في محافظات (ميسان، ذي قار، ديالى، نينوى، القادسية، بابل وأمانة بغداد).

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخليـــــه
مديرية الامور الجنائيه / سري وشخصي /

العدد / ق٠س/١٧٢٤٨
التاريخ / ٦ / ١٠ /١١٨٧

الى / المحافظات كافـــه
م / الطارز المشتركـــه

تصادر

تمكنت اللجان الامنيه في محافظات ميسان وذي قار والقادسيه وبابل ونينوى وامانه بغداد من تنفيذ الخطط التي اعدتها لملاحقه العسكرين الهاربين والمختلفين وفك جميع الخوافذ امامهم وارغامهم على تسليم انفسهم طوعا وتخليص المجتمع من اعمالهم العدوانيه وجرائمهم وتسعى بقية المحافظات الى القضاء على هذه الظاهره الخطره ..

ان المهمه المركزيه الان التي امام السادة المحافظين هي تهيئه وفتح امني مستقر ينعم به المواطن ويفوت الفرصه امام الاعداء من تنفيذ اعمالهم الشريره فالى المزيد من العمل البحثي المبدع الخلاق لخدمه المسيره الظافره التي يقودها رمز عزتنا وبهائي نبضنا الرفيق القائد صدام حسين (حفظه الله ورعاه) والذي يستهدف خلق بيئه تخليه خاليه من البؤر الخطره سياسيا واجتماعيا واقتصاديا والطرق بشكل مستمر على مصادرها والذي يشكل الهاربين مصدرها الاساسي ٠ راجين ايلاء الموضوع اهميه قصوى وتكثيف انشطه الطارز المشتركه بهذا الشان والله الموفق ..

٣٢٤٨
١٠/٣٠

موقـــع
سعير محمد عبد الوهـاب
وزير الداخليه

/ برقيه سريه فوريـــه /

الى / كافة مديريات الاقسام
من / امن اربيل / ش٠ج

وقت الانشاء ويومـه
١١٨٧/١٠/

رقم الخش٠ / ٩٦٩٤ /(٥) اشارة الى كتاب وزارة الداخليه / مديرية الامور الجنائيه العدد ١٧٢٤٨ في ١١٨٧/١٠/٦ والمبلغ الينا بمرقوم امعمام / الجنائيه / المرقمه ١٧٦١١ في ١١٨٧/١٠/١٨ للعلم واتخاذ مايلزم على ضوءها وكانوا لطفـا

مدير امن محافظه اربيل

أما « التعميم « كما ورد في الوثيقة الثانية الملحقة والموقعة من قبل مدير أمن محافظة أربيل، فهو جزء من المضمون ذاته من خلال توسيع الملاحقة في جميع المحافظات.

تندرج هذه الوثيقة ضمن تلك الوثائق التي تتعلق بالهروب من الجيش والحرب وهناك وثائق أُخرى وفي الفترة ذاتها صدرت بحق الهاربين من الحرب، أشار بعض منها إلى فصلهم عن زوجاتهم قسراً ووفق قرار خاص من مجلس قيادة الثورة.وقد تنوعت القرارات المتعلقة بذوي الهاربين إضافة إلى المراقبة الأمنية لحياتهم اليومية بين الترحيل إلى إيران والسجن والفصل من المؤسسات الحكومية.

يلاحظ في سياق هذه الوثيقة بأن الهاربين من الحرب، كان يطلق عليهم صفة المجرمين وعلى الجهات الأمنية (تخليص المجتمع من أعمالهم العدوانية وجرائمهم) كما جاء في لغة الوزير.

وهناك صيغة أُخرى في سياق اللغة ذاتها تشير إلى إنحراف إجتماعي، إقتصادي وسياسي يشكله الهاربون داخل المجتمع، وتقول الصيغة: (خلق بيئة نظيفة خالية من البؤر المنحرفة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً والطرق بشكل مستمر على مصادرها والذي

يشكل الهاربون مصدرها الأساسي).وإذا راجعنا جميع القرارات التي صدرت بحق الهاربين من الحرب في وثائق البعث نلاحظ اللغة الإجرائية ذاتها، والتي نقرأها في هذه الربقية.

أحد عشر/تجريف البساتين:

قامت الدولة بمنع تأجير بساتين من تم إلقاء القبض عليهم كما ورد في كتاب رئاسة المخابرات العامة من قبل مدير التحقيق والتحري إلى رئيس المخابرات العامة المرقم م ٧/ ش.ت ٥٦٨٢ بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٨٢ اتصلت بنا معاونية أمن الدجيل طالبة إبداء رأينا بصدد بساتين الموقفين لدينا والتصرف بها حيث أن أقرباء المذكورين أخذوا بتأجير هذه البساتين إلى بعض الناس. ونظراً لهذه الظاهرة من ثغرات أمنية..نقترح عدم تأجيرها إلى إشعار آخر لحين البت بالموضوع كاملاً.»وكان الهامش..»نعم.. وتقدم قائمة بأسماء الأقرباء»..

على ضوء ذلك الهامش ورد في كتاب رئاسة المخابرات المرقم م ٧/ ش.ت ٦٢٨٢ بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٨٢ الى رئيس المخابرات العامة..

أدناه أسماء أصحاب البساتين وأسماء الأشخاص الذين تصرفوا بها بعد توقيف أصحابها.

بعد ذلك تمت عملية مصادرة البساتين وتجريفها لتتحول إلى منطقة جرداء حول كل من مدينتي بلد والدجيل، والعوائل التي اعتبرت معادية لم تعوض عن عملية المصادرة.

كان طه ياسين رمضان مسؤولاً عن عملية مصادرة البساتين، يتّضح ذلك من تسجيل لمكالمة هاتفية جرت بينه وبين صدام ونصه:

أحد المرافقين: سيدي تفضلوا الأستاذ طه الجزراوي..

تفضلوا سيدي

صدام :شلونك شلون أحوالك.

طه الجزراوي: الله يخليك الله يسلمك.

صدام : ما أدري شسويتوا على بساتين الدجيل.

طه الجزراوي: سيادة الرئيس كملنا الخرايط يوم الخميس كله...مال الدجيل ومال بلد وشكلنا لجنة فنية تحدد ال..أبعاد البساتين وقسمناها مرحلتين المرحلة الأولى هذه الدونم والنص...

ال...الثنين والنص اللي حول المدينيتن هاذي راح تصير منطقة بيضة والطرق اللي راح نفتحه بالبساتين اللي حولها...المنطقة البيضة باعتبار كلها راح تروح...راح نحدد بعد يومين أو تلاثة مو أكثر..راح تحدد الملكية..اللي عقد...اللي ملك...اللي بالمبنى... وأيضاً التقييم من الجهة الأمنية..الناس يعني اللي ما راح نعوضهم ومثبت أسمائهم..والناس اللي راح نعوضهم...نحدد المناطق اللي راح نطيهم أيهاها..مقررين احنه منشيل واحد ألا يفهم يعني وين راح يروح..يعني وين راح نوديه وقررنه التعويض على الاكثر راح يصير سيادة الرئيس كمبدا..ولو بعد منكمل راح نقدم لجنابك قائمة حتى تكون بالصورة..أن نعوضه أبو الأرض نعوضه أرض أفضل مما نعوضه يعني موضوع فلوس..يعني هذوله اللي راح نعوضهم..يعني اذا عنده ملك تلث دونمات..يمكن ننطيه ملك أربعة أو خمس دونمات بمنطقة أخرى..اللي راح نحدد أربع، خمس مناطق اللي هي أراضي مال الدولة..مناطق بساتين تطلع..نكله ننطيك خمسة بمكانه بهل المنطقة..تريد أو نعوضك...اذا حتى عقد مع الأصلاح الزراعي ماخذله خمس دونمات هنا...ننطيه سبعة بمكان أخر..نحاول العناصر الزينة المرغوبة...يعني ما نخليهم... كلنه ننطيهم فد مهلة فد شهر، شهر ونص..نكلهم ثاني يوم احنه

نجي مبدئياً احنا قررنا ١٥/ ٩ اذا انجزنا المهمة بسرعة..نقوم بالبدء بالمنطقة البيضة اللي حول المدينتين.بالكاد سيادة الرئيس ننطيهم فد شهر احنا مقررين منه لسبوعين تكمل كل الأجراءات يبلغون المعنيين اللي راح يشمل بساتينهم بالقلع..فشهر نطيهم الحد الأدنى الفرصة فنشيل البساتين..

طه الجزراوي : يعني أكثر من ١٥/ ٩ ما راح نتاخر.

صدام : تشكر أخويه.»...

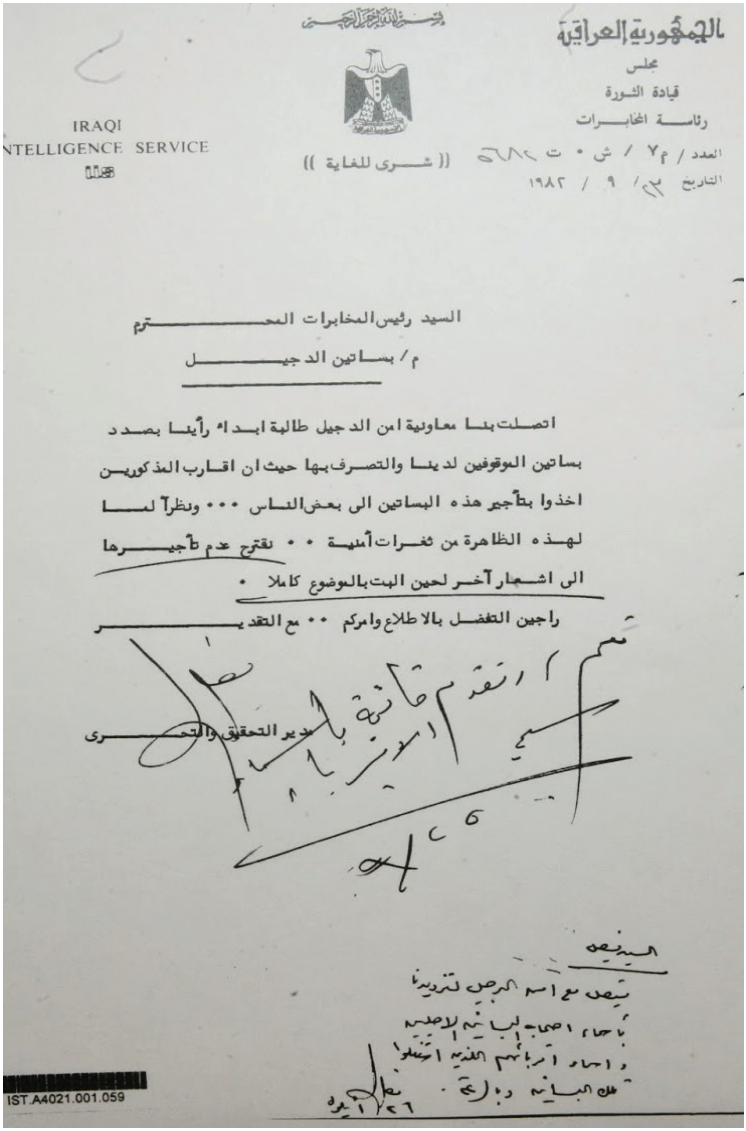

الجمهورية العراقية
مجلس
قيادة الثورة
رئاسة المخابرات
العدد / م٧ / ش ٠ ت ٥٨٢
التاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

((شورى للغاية))

IRAQI
INTELLIGENCE SERVICE

السيد رئيس المخابرات المحترم
م / بساتين الدجيل

اتصلت بنا معاونية امن الدجيل طالبة ابداء رأينا بصدد بساتين الموقوفين لدينا والتصرف بها حيث ان اقارب المذكورين اخذوا بتأجير هذه البساتين الى بعض الناس ... ونظراً لما لهذه الظاهرة من ثغرات أمنية .. نقترح عدم تأجيرها الى اشعار آخر لحين البت بالموضوع كاملا .

راجين التفضل بالاطلاع وامركم .. مع التقدير

مدير التحقيق والتحري

نعم ارتقم طائفة باسم ...

السيد ...

نص مع اسم المرض لتزويدنا
باحداد اصحاب البساتين المذكورين
واسماء ابائهم الذين اشتغلوا
على البساتين وبالعكس.

IST.A4021.001.059

بعد ذلك قامت الدولة بمصادرة البساتين العائدة لهؤلاء ومن دون تعويض، إذ صدر قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٢٨٣ في ١٤/ ١٠/ ١٩٨٢ الذي ينصّ على:

أولاً- تسجل الأراضي الزراعية والبساتين المملوكة ملكاً صرفاً أو المملوكة للدولة وفيها حقوق تصرفية للغير أو الموقوفة الواقعة ضمن التصاميم الجديدة لمدينتي بلد والدجيل (وحسب القوائم المعدة لهذا الغرض من قبل وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي للمنطقة المذكورة) باسم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي خالية من أية حقوق للغير.

ثانياً-يعوض أصحاب العلاقة بالأراضي الزراعية والبساتين المبينة في الفقرة أولاً أعلاه بأراضي زراعية في المناطق التي تعينها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أو بقطع من الأراضي السكنية ضمن التصاميم الأساسية المعدة لهذا الغرض من قبل الجهات المختصة ضمن مدن وقصبات محافظة صلاح الدين.

ثالثاً- يستثنى أصحاب العلاقة في القطع المدرجة أرقامها في الجداول المرفقة بهذا القرار من التعويض المبين في الفقرة ثانياً أعلاه.

«نقلت ملكية تلك الأراضي فيما بعد من وزارة الزراعة إلى بلدية الدجيل كما ورد في كتاب مرفوع من طه ياسين رمضان الى ديوان الرئاسة المرقم ١٤٤٤٦ في ٢٦/ ١١/ ١٩٨٤ والذي ورد فيه: أعلمتنا وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بكتابها المرقم في ٢٤/ ١١/ ١٩٨٤ بأن مديرية بلدية الدجيل طلبت اليها نقل ملكية القطع المبينة أرقامها في القوائم المرفقة طياً من ملكيتها الى ملكية البلدية لتنفيذ أغراضها راجين التفضل بالموافقة».

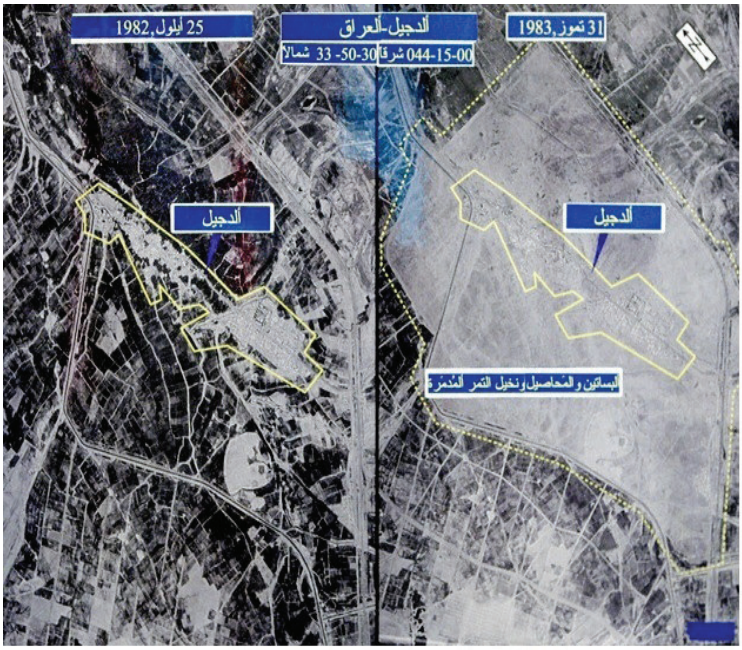

الدجيل قبل وبعد تجريف البساتين لاحظ المنطقة حول الدجيل والتي تحولت الى منطقة بيضة حسب وصف طه ياسين رمضان

عـرض ذلـك عـلى الرئيـس صـدام مـن خـلال كتـاب دائـرة الشـؤون القانونيـة في ديـوان الرئاسـة والـذي ورد فيـه « يعـرض السـيد عضـو مجلـس قيـادة الثـورة النائـب الأول لرئيـس الـوزراء بكتابـه المؤرخ في ٢٦/ ١١/ ١٩٨٥ بـأن وزارة الزراعـة والاصـلاح الزراعـي أعلمتـه بـأن مديريـة بلديـة الدجيـل طلبـت إليهـا نقـل ملكيـة الأراضي المبينـة أرقامهـا ومسـاحاتها في القوائـم المرفقـة طيـاً مـن ملكيتهـا إلى البلديـة لتنفيـذ أغراضهـا ويرجـو الموافقـة عـلى ذلـك.

بـيّن السـيد عضـو مجلـس قيـادة الثـورة/ النائـب الأول لرئيـس الـوزراء بـأن هـذه الأراضي خاليـة وهـي مـن جملـة الأراضي التـي صـودرت حسـب توجيـه السـيد الرئيـس القائـد بالنسـبة لبلـد والدجيـل واتخـذت الإجـراءات بشـأن أصحابهـا ويقـترح الموافقـة عـلى نقـل ملكيتهـا إلى بلديـة الدجيـل.

بعـد ذلك صدر قـرار مجلس قيادة الثـورة ١٠٠ في ٢٣/ ١/ ١٩٨٥ بنقـل ملكيـة تلـك الأراضي مـن وزارة الزراعـة والاصـلاح الزراعـي إلى بلديـة الدجيـل بـدون بـدل.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس قيادة الثورة

رقم القرار / ١٧٨٦

تاريخ القرار / ١٤/ ١٠/ ١٩٨٢

قـــرار

استناداً الى أحكام الفقرة (آ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتأريخ ١٤/ ١٠/ ١٩٨٢ مايلي :ـ

اولا ـ تسجل الاراضي الزراعية والبساتين المملوكة ملكا صرفا " او المملوكة للدولة وفيها حقوق تصرفية للغير او الموقوفة الواقعة ضمن التصاميم الجديدة لمدينتي بلد والدجيل (وحسب القوائم المعدة لهذا الغرض من قبل وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي للمنطقة المذكورة) بأسم وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي خالية من أية حقوق للغير .

ثانيا ـ يعوض اصحاب العلاقة بالاراضي الزراعية والبساتين المبينة في الفقرة (اولا) اعلاه باراض زراعية في المناطق التي تعينها وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي او بقطع من الاراضي السكنية ضمن التصاميم الاساسية المعدة لهذا الغرض من قبل الجهات المختصة ضمن مدن وقصبات محافظة صلاح الدين .

ثالثا ـ يستثنى اصحاب العلاقة في القطع المدرجة ارقامها في الجداول المرفقة بهذا القرار من التعويض المبين في الفقرة (ثانيا) اعلاه .

رابعا ـ أ ـ تسجل الاراضي الزراعية المعوض بها في دوائر التسجيل العقارى المختصة باسماء اصحاب الاراضي والبساتين المعوضين بنفس صنف الاراضي او البساتين التي كانت تعود لهم .

ب ـ تسجل الاراضي الزراعية المعوض بها باسماء اصحاب العلاقة من غير الاشخاص المشمولين بالفقرة (أ) اعلاه مملوكة للدولة ولهم حق التصرف بها .

جـ ـ تسجل القطع من الاراضي السكنية المعوض بها باسماء اصحاب العلاقة المعوضين ملكا صرفا " .

خامسا ـ تبقى بنايات الدور المشيدة بشكل غير رسمي على الاراضي الزراعية والبساتين المشمولة باحكام الفقرة (اولا) من هذا القرار تحت تصرف اصحابها

المصادر

١. أرنـدت، حنة، أسـس التوتاليتاريـة، ترجمـة انطـوان أبـو زيـد، دار السـاقي، بـيروت، ط أولى، ١٩٩٣.

٢. إمـام عبـد الفتـاح إمـام، الطاغيـة دراسـة فلسـفية لصـور مـن الاسـتبداد السـياسي، عـالم المعرفـة، الكويـت، عـدد ١٨٣، اذار ١٩٩٤.

٣. اهرنـبرغ، جـون، (المجتمـع المـدني التاريـخ النقـدي للفكـرة)، ترجمـة عـلي حاكـم وحسـن ناظـم، المنظمـة العربيـة للترجمـة، مراجعـة فالـح عبـد الجبـار، ط أولى، ٢٠٠٨.

٤. بـلان، غيـوم سيبرتان، الفلسـفة السياسـية في القرنـين التاسـع عـشر والعشريـن، ترجمـة عـز الديـن الخطـابي، مراجعـة جـورج كتـورة، المنظمـة العربيـة للترجمـة، ط أولى، ٢٠١١.

٥. بيلامـي، ريتشـارد، صعـود الجماهـير وصناعـة نظريـة الديمقراطيـة الحديثـة، ضمـن كتـاب الفكـر السـياسي في القـرن العشريـن، مـج الأول، تحريـر تيرنـس بـول وريتشـارد

٦. الجنـابي، ميثـم، التوتاليتاريـة العراقيـة (تشريـح الظاهـرة الصداميـة)، حـوار وتقديـم يوسـف محسـن، دار ميزوبوتاميـا، بغـداد، ط أولى، ٢٠١٠م.

٧. دافيس، أريك، مذكرات دولة السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث.

٨. زيادة، معن، الموسوعة الفلسفية العربية، مركز الإنماء القومي، بيروت، مج الأول، ط أولى

٩. سلوغلت، ماريون فاروق، سلوغلت، بيتر، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة مالك النبراسي، منشورات الجمل، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.

١٠. عبد الجبار، فالح، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، منشورات الجمل، بيروت، لبنان.

١١. العكرة، أدونيس، مادة العنف ضمن الموسوعة الفلسفية العربية تحرير معن زيادة، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط أولى.

١٢. فرويد، سيغموند، علم نفس الجماهير، ترجمة جورج طرابشيي، دار الطليعة، بيروت، لبنان.

١٣. فوكوياما، فرنسيس، التصدع العظيم الفطرة الانسانية واعادة تشكل النظام الاجتماعي)، ترجمة عزة حسين كبة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤م.

١٤. الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج الخامس،

المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنـشر، بـيروت، ط ثانيـة، ١٩٩٠.

١٥. لوبـون، غوسـتاف، سـيكولوجية الجماهـير، ترجمـة وتقديـم هاشـم صالـح، دار السـاقي، بـيروت، ط أولى،١٩٩١.

١٦. ليشته، جـون، خمسـون مفكـرا أساسـيا معـاصرا مـن البنيويـة إلى مـا بعـد الحداثـة، ترجمـة فاتـن البسـتاني، المنظمـة العربيـة للترجمـة، بـيروت، ط أولى، ٢٠٠٨م.

١٧. مكيـة، كنعـان، جمهوريـة الخوف،منشـورات الجمـل، بـيروت، لبنـان، ٢٠٠٩م.

١٨. النقيـب، خلـدون حسـن، آراء في فقـه التخلـف العـرب والغـرب في عـصر العولمـة، تحريـر عبـد الرحيـم حسـين، دار السـاقي، بـيروت، لبنـان، ط أولى، ٢٠٠٢م.

١٩. هوبـز، تومـاس، اللفياثـان، الأصـول الطبيعيـة والسياسـية لسـلطة الدولـة، دار الفـارابي، أبـو ظبـي، ٢٠١١م،

٢٠. الومـان، سـليفان، التفكـير في الشـمولية، فلسـفة الشـمولية عـن كتـاب أصـول الشـمولية، حنـة أرنـدت، تحريـر جـان فرانسـوا دورتيـي، ترجمـة إبراهيـم صحـراوي، منشـورات الاختـلاف، الجزائـر، ط أولى، ٢٠٠٩.

٢١. ياكوب، جوزيف، ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط أولى، ٢٠٠٤.

المصادر الأجنبية

1- Ceyer، Michel Filzptrick، Shella، beyond totalitarianism، Cambridge University press2009.،

2- Scruton، Roger، A Dictionary of Political Thought، Pan Books، London، second edition.1983،

3- Canovan، Margaret، Hannah Arendt A Reinerpretation of her political Thought، Cambridge University press، second edition،1995،p.24.

4- Robin، Corey، Fear The History of a Political Idea)، Oxford University Press،2004 ، p.16.

المحتويات

إهداء ٧

مُقدِّمة ٩

الفصل الأول: (مقدمة عامة)..... ١٥

مُقدِّمة ١٦

أولاً/ سياسياً: حزب البعث والتأسيس للدولة الشمولية (التوتاليتارية)..... ٢٠

أ-مفهوم الشمولية (التوتاليتارية):..... ٢٠

ب-خصائص (الشمولية) التوتاليتارية: ٢٣

ج-توتاليتارية حزب البعث في العراق: ٢٧

ثانياً/فلسفياً: ضرورة فهم سياسة الخوف بوصفها مرتكزاً لحزب البعث: ... ٥٠

أ- سياسة الخوف وإعادة بناء الانسان العراقي على وفق رؤية حزب البعث:.. ٥١

ب-العنف أداة لسياسة الخوف: ٥٢

ثالثا/اجتماعياً:سياسة الخوف وإعادة بناء المجتمع : ٥٧

رابعا/ تأريخياً: أهمية دراسة أرشيف البعث:..... ٥٦

الفصل الثاني : (مقدمة وثائقية) ٦٩

مُقدمة ٧١

أولاً/جريمة الإبادة الجماعية: ٧٣

ثانياً/ضوابط التعامل مع أقرباء عناصر المعارضة العراقية ٧٥

ثالثاً/إجراءات ظالمة: ٨٤

رابعاً/حجز أقارب الهاربين: ٨٧

خامساً/التهجير وإسقاط الجنسية العراقية: ٨٩

سادساً/انتهاكات حقوق الإنسان خلال انتفاضة شعبان ١٤١١هـ. ١٠٠

سابعاً/الأنفال في وثائق البعث – قطع الرؤوس. ١١١

ثامناً/مراقبة المرضى العقليين: ١١٥

تاسعاً/إنموذج من الحكم الشمولي...مراقبة الاتصالات: ١١٨

عاشراً/قرار رئاسي بإعدام غير الملتحقين بالحرب: ١٢٣

أحد عشر/تجريف البساتين: ١٣١

المصادر ١٣٩

المحتويات ١٤٥

توجد عدة دراسات قُدمت ومازالت تُقدم عن النازية والستالينية بوصفهما نظامين قد مارسا القمع, وربما لم تتوقف تلك الدراسات إلى لحظة كتابة هذه الدراسة. إن دراسة الماضي معرفياً تساهم إلى حدٍ ما بمنع الوقوع في أخطائه مرة أخرى, لكن, في العراق, فإن الدراسات التي تتصف بالتحليل المعرفي لجرائم حزب البعث في العراق, الذي أقام نظاماً شبيهاً بالنظم الشمولية الأخرى, مثل: النازية والستالينية, تُعد محدودة جداً, وربما هذا ما يتحمله الباحثون, كمسؤولية معرفية أولاً, ومسؤولية أخلاقية ثانياً, لكشف مسؤولية حزب البعث ودوره في التأسيس للخراب الذي شهدته الدولة العراقية.

المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف
https://iraqicenter-fdec.org
e.c.d.s.center@gmail.com